

نظام الهيمنة الأمريكية

والقضايا القانونية الدولية المعاصرة

دراسة مقارنة بالنظام الإسلامي

د/ محمود السيد حسن داود

مدرس القانون الدولي العام في كلية
الشرعية والقانون بدمنهور جامعة الأزهر

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين
وقائد الغر المحجلين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله الطيبين
الطاهرين وعلى أزواجه أمهات المؤمنين، والتابعين لهم إلى يوم الدين.. بعد
فإنه منذ أن بزغت فجر الأنظمة العالمية، وظهرت التكتلات السياسية
الدولية - سواء في صورتها القديمة أو الحديثة - والعالم لا يعرف إلا
نظامين اثنين لا ثالث لهما، هما :

الأول : النظام الوضعي وهو النظام الذي يقوم على شرائع أرضية، وأنظمة
بشرية، ومناهج وضعية، ويعتمد أصحابه في فرضه على قوتهم العسكرية
والسياسية والاقتصادية، ولا يرتبط واضعوه بالله، ولا ترتبط مناهجه بالدين،
بل يخشون من الدين أن يعود، ومن تعاليمه أن تسود، وتبعاً لتعدد القوى
الأرضية تتعدد مصادر هذا النظام ما بين الرأسمالية واليهودية والصليبية، كما
تتعدد صورته ما بين نظم أحادى القطبية، وثنائي القطبية، ومتعدد الأقطاب،

ولا شك أن النظام السائد اليوم هو نظام الهيمنة الأمريكية^(١)، أو كما اشتهر في الساحة السياسية حديثاً بأنه " النظام العالمي الجديد " .

الثاني : النظام غير الوضعي وهو النظام الذي يربط الأرض بالسماء ويقود الدنيا بالدين، ويعمق الصلة بين الكائنات ورازقها، وبين المخلوقات وخالقها، ويدير الصنعة بمنهاج صانعها، إنه النظام الذي يستمد عقيدته وشريعته ومناهجه وأفكاره وكل ما يتصل به من السماء، من الله وحده، ويقوم على تأكيد الكرامة للفرد، والترابط في الأسرة، والشورى في الحكم، والرحمة للجميع" وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"^(٢)، هذا النظام هو النظام الإسلامي أو ما يمكن تسميته بالنظام العالمي الفريد .

والنظام العالمي الجديد أو نظام الهيمنة الأمريكية لما قام عقب انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي سابقاً، روج له أصحابه والمستفيدون منه بأنه سيقوم على حماية الشرعية الدولية، وسيادة المبادئ الصحيحة التي يقوم عليها القانون الدولي العام ، وتطبيق نظام الأمن الجماعي تطبيقاً عادلاً، وقد حاول هذا النظام أن يجسد هذه الصورة في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ / ٩٠ إثر الغزو العراقي للكويت والتي بدت معها بعض

(١) - لقد استعمل مصطلح " الهيمنة الأمريكية " من قبل للدلالة على النظام العالمي الجديد، أ.د. عبد العزيز سرحان في كتابه : أزمة المنظمات العربية والإسلامية في عصر الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، كما يطلق البعض على هذا النظام مسمى " العولمة السياسية " ويعرفها بأنها دعوة إلى ارتباط الدول بعضها ببعض أو اندماجها فيما يسمى فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي يصنع القرار من منظور أكثر من دولة .يراجع في ذلك : د.برهان غليون ، د.سمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، حوارات لقرن جديد ، دار الفكر - دمشق سورية ، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان ، ط الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م ، ص ٦٤ ،

(٢) - الأنبياء ، آية رقم ١٠٧ .

مقومات الصعود الدولية لهذا النظام، ولكن ما إن انتهت حرب الخليج الثانية حتى ظهرت صورته الحقيقية ، وانكشف وجهه القبيح ، وأثبت تخاذله وتراجعه ، وأخذ ينقض ويهدم بنفسه المقومات الدولية التي قام عليها، بصورة تدعو إلى إسقاطه وزواله، علي الأقل في عين القانون الدولي أو الشرعية الدولية .

وقد بدا هذا التخاذل واضحا كأحد مقومات السقوط عندما نكث علي عقبه بخصوص القضية الكبرى بل وأم القضايا بالنسبة للعالم الإسلامي ألا وهي القضية الفلسطينية ، على الرغم من وضوح معالمها ، واتضح المحق والمبطل فيها ، وازداد هذا التخاذل وضوحا بهذا العدوان الأمريكي الغاشم والأثم الذي دارت أحداثه هذه الأيام ضد الدولية العراقية مارس ٢٠٠٣م ، * حرب الخليج الثالثة " ، هذا العدوان الذي أثبت للعالم، أن الرقى المادى الذى وصل إليه نظام الهيمنة الأمريكية لم يزد البشرية إلا شقاء ودمارا شديدين، وبدلا من أن يجد العالم نفسه فى ذروة كماله تبعا لخطواته المادية العظيمة، وجد نفسه ما يزال يتمرغ فى أسوأ دركات الانحطاط، والتي كان فيها من قبل فى عصر الجاهلية حين كانت الدنيا مسرحا للقتل والعدوان والتدمير والتخريب .

وعلي ذلك، فإنه تتضح لنا أهمية الإطلال علي هذا النظام الأمريكي النظام من نافذة القانون الدولي العام، لنرى من ناحية مواقفه - فى القضايا المعاصرة - الموافقة لأحكام القانون الدولي العام، هذه المواقف التى يمكن أن نعتبرها من مقومات الصعود لهذا النظام، والتي ظهرت جليا إبان حرب الخليج الثانية بعد "الغزو العراقى للكويت"، ولنرى من ناحية أخرى مواقفه المخالفة للقانون الدولي العام فى القضايا المعاصرة أيضا ، هذه المواقف التى يمكن أن نعتبرها من مقومات السقوط والزوال لهذا النظام الأمريكى والتي اتضحت جليا إبان حرب الخليج الثالثة "العدوان الأمريكى على العراق " .

وحيث إن نظام الهيمنة الأمريكية مثال واضح للنظم البشرية الأرضية، وهي تتعارض مع النظام الإسلامي تعارض الحق والباطل، وتتصارع معه تصارع النور والظلام، فإن هذه الدراسة تتيح لنا فرصة تقديم النظام الإسلامي العظيم ، حتى يعرف العالم أجمع أن الحق والعدل لن يكونا إلا في الإسلام، وأن النظام الإسلامي هو وحده الذي يحمل معه مقومات الصمود والبقاء، ولا بد أن يتبوأ مكانه الصحيح يوماً ما ، وصدق الحق سبحانه إذ يقول : " بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ"^(٢).

وتأتي هذه الدراسة بعد هذه المقدمة في ثلاثة مباحث وخاتمة :

المبحث الأول : نظام الهيمنة الأمريكية ومواقفه الموافقة للقانون الدولي العام.

المبحث الثاني: نظام الهيمنة الأمريكية ومواقفه المخالفة للقانون الدولي العام.

المبحث الثالث: الإسلام كنظام عالمي فريد وأحقيته بالبقاء.

الخاتمة : وقد ضمنيتها نتائج البحث .

وأخيراً فإني لا أعرف لنفسي فضلاً، ولا أدعى لها جهداً، وفوق كل ذي علم عليم، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يجعل كتابنا به، وكتاب آبائنا وأساتذتنا يوم أن نلقاه في عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، اللهم آمين .

وأصلى وأسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
أجمعين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(٢) - الأنبياء ، آية رقم ١٨ .

المبحث الأول

نظام الهيمنة الأمريكية

ومواقفه الموافقة للقانون الدولي العام

أولاً: النظام الدولي بصفة عامة (تعريفه وصوره) :

يعرف البعض النظام الدولي أو النظام العالمي بالنظر إلى حقائقه الحاكمة ، علي أنه " مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته، وبكل الأنساق القيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض ، وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل ، وعلاقات الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة، وآليات التنفيذ لهذه العلاقات " (٤) .

كما يعرف البعض الآخر النظام الدولي بالنظر إلى وحداته الفاعلة بأنه " ثمة أساسين يدور حولهما تعريفه هما :

١ - عناصر أو وحدات يتكون منها النظام ليس من الضروري أن تكون دولا، فقد تكون تعبيراً عن كيانات أخرى طالما أن الشرط المطلوب لتوفير

(٤) - أحمد شرف ، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٢٢ . وقد بين سيادته في نفس الموضوع العلاقة بين النظام الدولي والمجتمع الدولي والقانون الدولي والتنظيم الدولي حيث رأي : أن مصطلح " النظام الدولي " بغير مصطلح " المجتمع الدولي " لأن المجتمع الدولي هو الإطار الذي يشكل ببيان النظام الدولي تبعاً لحقائقه ، كما أن النظام الدولي يجد مجاله التطبيقي في المجتمع الدولي ، ولما العلاقة بين التنظيم الدولي والنظام الدولي ، فالأول يمثل التعبير المؤسس للثاني ، ولكنه ليس هو ، وكذلك فإن القانون الدولي ليس هو النظام الدولي، فالقانون بأنساقه المختلفة قد يعبر عن حقائق المجتمع الدولي ، ولكنه قد يمثل صورة غير صادقة أو غير معبرة سواء كان ذلك في صورة التشريعات أو الاتفاقيات الدولية أو غيرها من مصادر القانون المختلفة .

صفة الفاعل الدولي في كيان ما ليس خاصة السيادة، وإنما القدرة على التأثير على المستوى الدولي .

٢ - أن هذه العناصر أو الوحدات بحكم أنها متوافقة ، أى أن بينها علاقة اعتماد متبادل تدخل فى تفاعلات بدرجة وانتظام كافيين للحديث عن بنية لتلك العلاقات^(٥).

ويعرف آخرون النظام الدولي بالنظر إلى قواعده المؤثرة ويرى أنه " مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتجة عن التفاعلات : الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية الحاصلة بين القوي الدولية الكبرى وأثرها على العالم كله في مرحلة تاريخية معينة"^(٦).

وعلى أساس هذه التعريفات نجد أن فكرة النظام الدولي أو العالمى ليست جديدة فى إطار العلاقات الدولية ، إذ يمكن إرجاعها بشكل أو بآخر إلى العهد الرومانى حين كان السلم الرومانى يشكل صيغة نظام عالمى فرضته روما على العالم القديم، وخلال الحقب الزمنية الطويلة التى امتدت بين " السلم الرومانى " وبين ما يقال له اليوم " السلم الأمريكى " ظهر إلى الوجود عدد متعاقب من الأنظمة العالمية التى حاول أصحابها فرضها بالتتابع على الساحة الدولية^(٧).

(٥) - د. محمد فتح الله الخطيب ، د. أحمد يوسف أحمد ، دروس فى المشكلات الدولية المعاصرة ، معهد الدراسات الإسلامية ، دار الشباب للطباعة ، ص ٨ .

(٦) - ياسر أبو شبانة ، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالى والتصور الإسلامى ، دار السلام، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، ص ١٤ .

(٧) - د. شفيق المصري ، النظام العالمى الجديد ملامح ومخاطر ، قدم له د. محمد المجذوب ، دار العلم للملايين ، ط الأولى أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ١١ ، كما يراجع : د. بهام غليوم ، د. سمير

وحيث إن الدول هي أهم وأقوى وحدات النظام الدولي الرئيسية، فإنه يمكن تقسيمها من حيث تأثيرها في النظام الدولي إلى ثلاثة مستويات متفاوتة، زيادة على التفاوت الذي يمكن أن يكون داخل كل مستوى ، وهذه المستويات هي :

- المستوى الأول : ويضم الدول " الأقطاب الدولية " القائدة في النظام
- المستوى الثاني : ويضم الدول ذات الوزن القوى داخل النظام، غير أنها لا تصل إلى درجة قيادته كلية ، وإن وصلت إلى قيادة أحد أنظمتها الفرعية .
- المستوى الثالث : ويضم الدول ذات الحد الأدنى من التأثير في النظام، وفي نفس الوقت ذات الحد الأقصى من التأثير به .

ومن حيث تأثير النظام الدولي بالمستوى الأول من الوحدات الدولية القائدة (الأقطاب الدولية) يمكن أن يتخذ النظام الدولي أحد الصور الآتية :

— الصورة الأولى : النظام العالمي أحادي القطبية

وذلك حين تنفرد دولة واحدة بوظيفة القيادة داخل النظام، والمثال التقليدي لهذه الصورة هو النظام الدولي في ظل سيادة الامبراطورية الرومانية، كما يمكن الآن إضافة نموذج النظام الدولي الراهن ، والذي يتميز بنفوذ واضح للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بعد أن سقط الاتحاد السوفييتي وتفكك عقده المنظوم إلي عدة دول، وتفككت المنظومة الاشتراكية التي كان يجمعها " حلف وارسو " خاصة وقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية علي أن تنفرد بقرار الحرب في عدوانها علي العراق "مارس ٢٠٠٣"، ضاربة بالرأي العام العالمي ويكل الهيئات الدولية عرض الحائط^(٨).

أمين : ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، حوارات لقرن جديد ، دار الفكر ، دمشق سورية ، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان ، ط الأولي ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، ص ١٢ .

(٨) — د. أسامة النياز ، في كلمته أمام مؤتمر : العولمة وموقف الفكر الإسلامي منها، أعمال مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية — جامعة الأزهر، في الفترة من ٢٦ إلي ٣٠ من نوفمبر ١٩٩٩م ، الدار المصرية ، الإسكندرية ، ص ٣٥ .

— الصورة الثانية : النظام العالمي ثنائي القطبية

وذلك حين يمارس القيادة داخل النظام دولتين اثنتين أو فاعلين دوليين كبيرين، وأبرز مثل على ذلك النظام الدولي الذي ساد عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وحتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، والذي اشتركت في القيادة فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، وكان لكل منهما فلسفته الخاصة به ونظامه السياسي وأيدولوجيته العسكرية وتنظيمه الاقتصادي ، ولذا اتفق علي تسمية هذا النظام بنظام " توازن القطبين " أو نظام "القطبية الثنائية"^(٩).

— الصورة الثالثة : النظام العالمي متعدد الأقطاب

وهو النظام الذي تتعدد فيه القوى التي تقوم بالوظيفة القيادية داخل النظام الدولي، وهو ما يعرف بنظام توازن القوى ، وهو النظام الذي ساد في القرن السابع عشر والثامن عشر قبل نظام القطبية الثنائية سابقة الذكر (١٠) .
ثانيا : تكييف النظام الدولي الراهن :

وفي ضوء ما تقدم من بيان صور النظام الدولي لا نستطيع أن نصف النظام الراهن بأنه ثنائي القطبية وذلك لأن انهيار الاتحاد السوفيتي واستسلامه في الحرب الباردة ، وتوجه روسيا (وريثة الدولة السوفيتية) نحو التحالف التابع للولايات المتحدة ، وخروجها ولو مؤقتا من حلبة السياسة الدولية وانشغالها بأزماتها الداخلية كل ذلك أدى إلى سقوط أحد قطبي نظام

(٩) -Pierre Weiss: Relations internationales: Le Nouvel Ordre Mondial, Travaux Dirigés, Eyrols Université, Collection Science Politique, 1993, P.3: 6.

(١٠) — حول هذه الصور يراجع : د محمد فتح الله الخطيب ، د أحمد يوسف أحمد ، دروس في المشكلات الدولية المعاصرة ، ص ٩ ، ١٠ .

القطبية الثنائية السابقة ، بينما بقي القطب الآخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية بكامل قوته^(١١).

كما لا نستطيع أن نصف الوضع الراهن أيضا بأنه نظام متعدد الأقطاب لأنه على الرغم من وجود بعض القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة وهي : " اليابان ، والاتحاد الأوروبي ، والصين ، وروسيا " إلا أنها ليست مؤهلة حتى الآن للعب دور أقطاب منافسة للدور الأمريكي ، وما حدث في حرب الخليج الثانية يمثل أكبر دليل على ذلك ، حيث تمكنت الولايات المتحدة من فرض وجهة نظرها على مجلس الأمن وباقي الدول الكبرى في تجميع تحالف دولي عريض تحت قيادتها مضاد للعراق ، بل إنها نجحت في إظهار العمل ضد العراق على أنه بداية لوضع أسس نظام عالمي جديد ، ذلك المصطلح الذي استخدمه الرئيس الأمريكي "جورج بوش " لأول مرة أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الكونجرس في سبتمبر ١٩٩٠^(١٢).

(١١) - يراجع : د. محمد السيد سليم ، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة ، بحث ضمن: النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ط الأولى ١٩٩٤ ، تحرير د.محمد السيد سليم ، ص ٩٣ ، ويراجع أيضا : د.عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، السياسة الدولية، ص ١٠

(١٢) - علي الرغم من الرئيس بوش " الأب " هو أول من أعلن عن هذا للنظام الجديد، إلا أنه قد تنبأ به من قبل الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق Javier Perez de Cuellar وذلك عام ١٩٨٥ يراجع في ذلك :

Pierre Weiss: Relations Internationales: Le Nouvel Ordre Mondial, Travaux Dirigés, Eyrolles Université, Collection Science Politique, 1993, P. 9.

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن يكون النظام العالمي الراهن " نظام أحادى القطبية"^(١٣) غير أن القطب الذى يديره ويحركه ليس دولة واحدة وإنما هو منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لأن عناصر القوة تتوزع بين وحدات المنظومة الرأسمالية " الولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبى ، واليابان ، والصين ، وروسيا الاتحادية " ، وإن كانت الولايات المتحدة تفوق غيرها فى بعض عناصر القوة إلا أنها لا تتفرد بكل عناصر القوة اللازمة لقيادة النظام العالمى ، فهى وإن تفوقت فى بعض عناصر القوة العسكرية والتفوق التكنولوجى والقدرة على نشر القوات ، والأيدلوجية ، وجاذبية الأفكار الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية ، وعلاقات الصداقة مع العديد من الوحدات الدولية ، إلا أن الولايات المتحدة تعاني فى المجال الاقتصادى من مشكلات كبيرة ، إذ أنها تواجه تهديدا اقتصاديا فى إطار تدهور أدائها فى هذا المجال مقارنة باليابان وأوروبا^(١٤) .

وعلى ذلك فإذا كانت الولايات المتحدة لا تملك جميع عناصر القوة اللازمة لقيادة النظام العالمى ، فإنه من باب أولى لا يستطيع أن يقوم بهذا الدور الاتحاد الأوروبى وحده ، لأنه رغم قدراته الاقتصادية الكبيرة إلا أنه يعاني من ضعف شديد فى القدرات العسكرية ، وكذلك اليابان ، فعلى الرغم من قدرتها الاقتصادية أيضا إلا أنها غير مؤهلة للقيام بدور قيادى فى النظام العالمى بالنظر إلى ضعفها العسكرى وعدم سيادة ثقافتها وحضارتها فى النظام العالمى وما ينطبق على اليابان ينطبق أيضا على الصين وروسيا

(١٣) - حول الرؤى المؤيدة لهذه الوجية يرجع : د. ودودة بدران ، الرؤى المختلفة للنظام العالمى الجديد ، ص ٢٦ ، وما بعدها ، كما يرجع أيضا أحمد شرف : مسيرة النظام الدولى الجديد قبل وبعد حرب الخليج ، ص ١٤٨ ، .

(١٤) - د. ودودة بدران ، الرؤى المختلفة للنظام العالمى الجديد ، ص ٢٨

الاتحادية ، ولا يبقى إلا أن نقول إن هذه الدول مجتمعة هي التي تقود النظام العالمي الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لأنها أكثر الدول قوة وأكبرها أثرا^(١٥).

وحيث إننا قد انتهينا إلى النظام الدولي الراهن هو نظام عالمي أحادي القطبية فإنه ينطبق عليه تعريف القطبية الواحدة وهو : " ببيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى دون تحدى رئيسي من تلك القوى " ^(١٦) .

والدارس لأشكال النظم العالمية يدرك أن نظام القطبية الواحدة هو أقل الأنظمة حدوثا في العالم مقارنة بالنظام ثنائي القطبية أو نظام تعدد الأقطاب ، وعلى المستوى العالمي لم يحدث النظام أحادي القطبية منذ صلح وستاليا عام ١٦٤٨ وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ إلا في حالتين : الأولى : أوروبا البسماركية من سنة ١٨٧١ وحتى سنة ١٨٩٠ ، والثانية : في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة وحتى صعود هتلر إلى السلطة في ألمانيا سنة ١٩٣٣^(١٧) .

(١٥) - في تأييد هذه الوجهة والدفاع عنها يراجع : د. عماد جاد ، أثر تغير النظام الدولي على شمال الأطلسنطى ، ص ١٠ ، ١١ ، ١٢ . كما يراجع وجهة النظر المغايرة والتي تؤكد وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب (قيد التشكيل) . د. عبد المنعم المشاط ، هيكل النظام العالمي الجديد ص ٨٤ : ٨٩ ويدلل على ذلك بأمر أهمها اختفاء مظاهر النظام الدولي الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية ، وظهور قوتين جديدتين في النظام العالمي الراهن هما : ألمانيا واليابان ، وأن التوترات الإقليمية في النظام العالمي الراهن لم تقل عن ذي قبل.

(١٦) - د. محمد السيد سليم ، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة ، ص ٩٧ .

(١٧) - د. محمد السيد سليم ، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة ، ص ٩٨ .

ثالثاً : دوافع ظهور النظام الدولي الراهن :

١ - على مسعيد منظمة الأمم المتحدة :

رثمة أوضاع دولية خاصة بالأمم المتحدة دفعت إلى إيجاد نظام دولي جديد، حيث بدأت الأمم المتحدة سيرها وكانت تسيطر عليها الولايات المتحدة ومعها حلفاؤها ابتداء من الأربعينات حتى منتصف الستينات، ولكن بسبب تصفية الاستعمار في أفريقيا وآسيا ودول أمريكا اللاتينية انضمت دول كثيرة إلى هذه المنظمة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٥، ١٩٨٠م ، وباتت المسائل التي تنظمها الجمعية العامة بحكومة بالأكثرية التلقائية لصالح العالم الثالث وقضاياها المصيرية، وصدرت في ذلك سلسلة من القرارات الدولية التي كانت تمثل تحدياً سافراً لمصالح الغرب بشكل خاص ، ومن أهم هذه القرارات :

- القرارات الصادرة لمصلحة الشعب الفلسطيني سواء المتعلقة بتمثيله من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ، أو باعتباره الطرف المعنى الأساسي بقضية فلسطين ، أو بتقرير الحقوق المشروعة له ، وأخصها بالذكر الحق في تقرير المصير (١٨) .

(١٨) - لعل أهم القرارات التي صدرت في بداية حياة الأمم المتحدة وظلت دون تنفيذ رغم أنها مجففة بحقوق الفلسطينيين :

- قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ / ٢ الصادر في ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ والذي يوصى بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية مع تدويل منطقة القدس تحت رقابة الأمم المتحدة ولكل واحدة من هذه المناطق حدودها الثابتة ، وما أن انتهى الانتداب البريطاني حتى تخلى الإسرائيليون حدود المنطقة العربية ومنطقة القدس وأرغموا سكانها على الخروج من ديارهم ،

- قرار عودة اللاجئين وتعويضهم رقم ١٩٤ / ٣ الصادر في ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ والذي تضمن وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى بلادهم وفي العيش في سلام مع جيرانهم أن يتمكنوا من ذلك في أقرب فرصة ممكنة ، وعلى الحكومات والسلطات المسؤولة أن تدفع تعويضات عن أملاك الذين آثروا عدم العودة وعن الممتلكات التي تعرضت للضرر أو

— القرارات الصادرة بإدانة التمييز العنصرى ، وأهمها القرار الذى اتخذته الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ والذى اعتبرت بموجبه الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصرى (١٩) .

وإزاء هذه التوجهات كانت هناك ردة فعل من جانب الدول العظمى وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث انسحبت ولو مؤقتا من بعض المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٧ ومنظمة اليونسكو عام ١٩٨٤ ، وهددت غير مرة بالانسحاب من منظمة الأغذية والزراعة ، وذلك كله يشهد بعدم رضاها على سياسة هذه المنظمات الدولية المتخصصة ، أو على المنظمة الأم التي تدور في فلكها هذه المنظمات .

ومع أن قرارات الجمعية العامة ليست لها قوة إلزامية إلا أنها تبقى ضاغطة ومؤثرة وملزمة بشكل غير مباشر لأنها تمثل رأى العام العالمى ، وتعد مصدرا من مصادر القانون الدولى ، وبالتالي فهي تمثل إخراجا للسياسة الغربية عموما والسياسة الأمريكية على وجه الخصوص .

الضياح حسب مبادئ القانون الدولى والعدل" ومنذ صدور هذا القرار وإسرائيل تتجاهله وترفض تنفيذه .

— قرار منطقة القدس رقم ٢٠٣ / ٤ الصادر فى ٩ من ديسمبر ١٩٤٩ والذى أكدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تكون مدينة القدس ذات كيان مستقل تحت نظام دولى خاص وتحت إدارة الأمم المتحدة ، وفى ١٧ من ديسمبر ١٩٤٩ نقل الإسرائيليون برلمانهم إلى القدس المحتلة وأعلنوا أن الجزء المحتل من المدينة المقدسة عاصمة لهم

(١٩) — قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٣٧٩ / ٣٠ الصادر فى ١٠ من نوفمبر ١٩٧٥ والذى تضمن أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، كما ذكر القرار فى ديباجته باعلان الأمم المتحدة الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، وبوجه خاص التأكيد على أن أى مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفرق العنصرى مذهب خاطئ ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا .

وإزاء ذلك كانت الحاجة ملحة أمام الولايات المتحدة فى خلق نظام دولي جديد أو فى تعديل النظام الحالى بحيث تستعيد الولايات المتحدة مرجعية القرار الدولى أو تستطيع فرض هذا القرار على الهيئات الدولية الأخرى .

٢ - على صعيد القطبية الثنائية :

لقد تفاقم سباق التسلح بين القطبية الثنائية حتى أصبح ذا خطر رهيب على الكرة الأرضية كلها ، ووصل السباق بين كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة من التشنج الخطير، إلى حد أن الاتحاد السوفييتى كان لا يستطيع الإقلاع أو حتى التخفيف من سباق التسلح رغم أن حاجته كانت شديدة لتوفير المبالغ التى تتفق على السلاح وتوفيرها وتخصيصها من أجل مشاريع إنمائية مدنية ، لذا كان يرى أنه من الضرورى تغيير الوضع الراهن واستبدال النظام العالمى بنظام آخر يتم فى ظلالة الخروج من مأزق سباق التسلح الرهيب

وهذا ما أعلنه الرئيس " جورباتشوف " حيث يقول : " ... ومع بداية السبعينات كنا قد وصلنا على وجه تقريبي إلى تعادل عسكري استراتيجي، ولكن عند مستوى مرعب حقا ، وكل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الآن لديه القدرة على تدمير الآخر عدة مرات ^(٢٠) " ، كما يقول : " ... وإته لفى وضوح البلور ، أنه فى العالم الذى نعيش فيه - عالم الأسلحة النووية - ستكون أى محاولة لاستخدام هذه الأسلحة النووية فى حل المشاكل السوفييتية الأمريكية ، إنما تعنى الانتحار ، هذه حقيقة لست أعتقد أن الساسة الأمريكين غافلون عنها... ^(٢١) " وفى ضرورة التغيير يقول : " إن السياسة الغربية

(٢٠) - جورباتشوف ، البروستروكا تفكير جديد لبلدنا وللعالم ، ص ٢٦٤ .

(٢١) - جورباتشوف ، البروستروكا تفكير جديد لبلدنا وللعالم ، ص ٢٦٥ .

الحالية ليست سياسة مسئولة بالقدر الكافي ، وتفتقر إلى أسلوب التفكير الجديد، وأعلن ذلك بصراحة ، وإذا لم نتوقف الآن ونبدأ نزع السلاح بشكل عملي فقد نجد أنفسنا جميعا على شفا كارثة ، واليوم يحتاج الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة كما لم يحدث من قبل إلى سياسة مسئولة ... وأكرر: لقد حان الوقت للتخلي عن عقلية إنسان الكهف هذه ، وبطبيعة الحال فقد تورط الكثيرون من الزعماء السياسيين والدبلوماسيين ، تحديدا فى سياسات من هذا القبيل تقوم على مثل هذه العقلية لعدة عقود ، لكن زمانهم قد انقضى ، ويتحتم نظرة جديدة للعصر النووى، وتحتاج الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى للغاية إلى هذه النظرة الجديدة فى علاقاتهما الثنائية " (٢٢) .

٣ - على صعيد العالم الثالث :

فالمدقق فى وضع العالم الثالث فى ظل النظام الدولي السابق ثنائى القطبية يشعر بالحاجة الشديدة إلى نظام دولى جديد، حيث كانت دول العالم الثالث تمثل الأغلبية العددية فى وحدات النظام العالمى ويصل عددها إلى أكثر من مائة وثلاثين دولة ، ومع ذلك كانت القرارات الدولية فى يد القلة من الدول القادرة والقوية ، كما كان لا يهتم هذا العالم القوى بالأمن الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للعالم الثالث ، جنبا إلى جنب مع أمنه العسكرى والسياسى ، لهذا كانت الحاجة شديدة من قبل دول العالم الثالث إلى نظام عالمى جديد يعكس بقراراته السياسية الأكثرية العددية للرأى العام الدولى، ويتضمن المشروعات الاقتصادية التى تردم الهوة بين الشمال والجنوب، وتمكن الجنوب من تحقيق إيمانه الذاتى وضمان أمنه الاجتماعى والاقتصادى، ويعدل منطق " الفيتو " الذى تغلغل فى العلاقات الدولية إلى منطق الحوار

(٢٢) - جورباتشوف ، البروسترويك ، تفكير جديد لبلادنا للعالم ، ص ٢٦٧ .

المثمر بين الشمال والجنوب ، ويخدم إرادة الشعوب وينفذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بصدد إدانة الاستعمار واستقلال جميع الشعوب وتقرير مصيرها تحت منظمة دولية فاعلة وقادرة (٢٣) .

ومن جهة أخرى أدت كثرة الحروب التي نشبت في دول العالم الثالث إلى زيادة محاولات الدول في سد حاجتها من السلاح حتى أصبحت أكثر الدول استيرادا له ، ولتقرب من التفوق العسكري الإسرائيلي الذي تعمل على زيادته الولايات المتحدة الأمريكية .

ومع زيادة التسلح وبعد أن بدأت بعض دول العالم الثالث في التحضير لاقتناء السلاح النووي ، أدرك العالم كله وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية أن القوة لا تستطيع أن تؤمن سلاما مستقرا كما لا تستطيع أن تسمح بظروف إنمائية ناجحة.

ومن هنا تزايدت القناعة لدى الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة اعتماد نظام دولي جديد أو تعديل النظام القائم بحيث يصبح قادرا على ممارسة دور أكثر فاعلية وانتظاما في الحد من التسلح وحصر العضوية بالنادى النووي ، وضبط الحروب والمنازعات الإقليمية المختلفة (٢٤) .

(٢٣) - د. شفيق المصري ، النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر ، تقديم د. محمد المجنوب ، دار العلم للملايين ، ص ١٣ ، ١٤ ، وفي الجهود التي بذلتها دول العالم الثالث لتحقيق هدفها المأمول وشايتها المرجوة في إيجاد نظام دولي جديد عادل ورشيد علي الصعيد الفكري ، والاقتصادي ، والإعلامي والسياسي ، يراجع ياسر أبو شبانه ، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي دار السلام ، ط الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، ص ٢٠ : ٢٧ .

(٢٤) - د. شفيق المصري ، النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر ، ص ١٨ ، ٢٠ .

وبناء على ما تقدم كانت الحاجة إلى نظام دولي لاحق يحملها في طياته النظام الدولي السابق، وبالقياس على ذلك سيظل كل نظام أرضي وضعي يحمل في أحشائه الحاجة إلى نظام آخر جديد، ويشكل كل نظام جديد مجموعة من المقومات والقيم التي يهتدى إليها العالم في حقبة معينة من الزمان، وذلك حتى يهتدى العالم إلى النظام الأمثل الذي يقدم كل مقومات القيادة الرشيدة ، وكل القيم الإنسانية والدولية الصحيحة.

وبناء على ما تقدم أيضا من بروز بعض القيم الإنسانية الدولية من ناحية ، وظهور حاجة الدول الكبرى ودول العالم الثالث أيضا إلى نظام دولي جديد ، فقد اتفق الباحثون في محيط القانون الدولي العام والعلاقات الدولية على انتهاء النظام الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية لانهايار الكتلة السوفيتية وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية واختفاء حلف " وارسو " وظهور عديد من الدول الجديدة علي المسرح الدولي ، والتقدم الملحوظ في مجال نزع السلاح (٢٥) ، وأن العالم قد تمخض عن نظام دولي جديد، هو نظام الهيمنة الأمريكية أو النظام ذي القطب الواحد كما ساءت القول (٢٦) .

(٢٥) - يراجع في المتغيرات العالمية التي أدت إلى انتهاء النظام العالمي السابق ، منير شفيق ، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة ، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م ، ص ١٢ ، ... كما يراجع :

Pierre Weiss: Relations internationales : Le Nouvel Ordre Mondial, Travaux Dirigés , Eyrolles Université , Collection Science Politique, 1993 , P. 1,2 .

(٢٦) - يراجع حول تكييف النظام الدولي الراهن : أنور الهواري ، نحن والنظام العالمي : البناء المزدوج ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٩ ، يناير ٢٠٠٠ م ، ص ٦٤ كما يراجع اختلاف وجهات النظر في تكييف وتوصيف النظام الراهن وتحليل هذه الرؤي في ياسر أبو شبانة ، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي ، ص ١١٧ وما بعدها .

رابعا : مواقف النظام الراهن الموافقة لأحكام القانون الدولي العام يبدو أنه كلما تقلب العالم بين الأنظمة الدولية، وانتقل من نظام إلى آخر ، وصف النظام المنتقل إليه أو النظام اللاحق بالنظام العالمي الجديد ، ولا بد أن يكون لهذا النظام الجديد دوافعه التي تدعو إليه ، أو مقوماته التي يمكن أن ينهض عليها ، هذه المقومات تتمثل في مواقفه الشرعية التي يوافق بها أحكام القانون الدولي العام ، وهذا هو ما حدث بالنسبة لنظام الهيمنة الأمريكية أو النظام العالمي الجديد ، الذي بزغ فجره في مجري العلاقات الدولية إبان الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ .

وعلى الرغم من أن هذا النظام العالمي الجديد الذي بزغ فجره بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، لا يزال البعض^(٢٧) يتشكك في وجوده وفي

واعتقد أن المقام لا يتسع هنا لتحليل ومناقشة هذه الاختلافات ، لذا اقتصرنا على بيان وجهة نظرنا في هذه المسألة عند الحديث عن تكييف النظام الدولي الراهن ، محيلين القارئ في مناقشة هذه الآراء إلى المرجع الأخير ص ١١٨ : ١٧٣ .

(٢٧) – ومن هؤلاء ريتشارد هاس نائب رئيس نعيود بروكينجز ، ويراجع أ. أنور الجوارى ، نحن والنظام العالمي: البناء المزدوج ، ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٩ يناير ٢٠٠٠ م ص ٦٤ ومعنى تشكك البعض في وجود النظام العالمي ، أن الأمر بعد عشر سنوات من سقوط القطبية الثانية مفتوحا على كل الاحتمالات :

الاحتمال الأول : أن يتبلور نظام عالمي أحادي القطبية يتمركز حول القوة الأمريكية المسيطرة ، وهذا الاحتمال يرتكز على عدة مقومات ، فالولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة وتأتي في المقام الأول بين قوى غير متكافئة ، إذ تتقدم الولايات المتحدة على الجميع باقتصاد مزدهر وقوة عسكرية طاغية ونموذج ثقافي مبهر ، وقد يعوق هذا الاحتمال أن الامتيازات الأمريكية لبست ذات طابع أبدي ، وإنما تتعرض للتآكل من جيبتين : الأولى هي الإنهك الذي سوف يعترينا من جراء الدور واسع النطاق الذي تتكبده الولايات المتحدة على الصعيد العالمي ، والثانية هي بروز قوى صاعدة ، سواء من دول أو مؤسسات أو أشخاص .

هينته ، ويصف الفترة التي نعيشها اليوم بأنها " عالم ما بعد الحرب الباردة " ،
أو " عالم المتناقضات " ، - العولمة والتشردم ، والسلام والصراع ، والرخاء
والفقر - ويرى أنه حين تتسع صفة من هذه الصفات ويتسع مداها وتتغلب
على ما سواها ، فإن عالمنا سوف يكتسب منيا ملامحه وطبيعته واسمه
وصفته ، على الرغم من ذلك التشكك كله ، إلا أننا نستطيع أن نقول بأنه قد
صاحب ميلاد النظام الدولي الراهن بعض المواقف التي يؤيدها القانون الدولي
العام ، أو الموافقة لأحكامه والتي يمكن أن نعتبرها من المقومات الأساسية
التي ساعدت على ظهور هذا النظام ، وتكمن أهم هذه المواقف في التّضاي
التالية .

الاحتمال الثاني : أن ينشأ نظام عالمي متعدد الأقطاب وحسب ما يذكره ريتشارد هاس
فظالما أن العالم أصبح أكثر اقترابا من التعددية القطبية فإن السياسة الخارجية الأمريكية ينبغي لها
ألا تقاوم هذا الاتجاه ، ومن الأولى أن تجتهد في تشكيل صيغة هذه التعددية ، ولن يركز هذا
النظام في هذه الحالة على توازن القوى وإنما يمكن أن يركز على اتفاق موسع حول القضايا
والمشكلات الكونية ، وذلك ليس ببعيد لأن كثيرا من القضايا الدولية صارت محلا للتعاون المنظم
وخاصة في مجال الاقتصاد

الاحتمال الثالث : هو الامتداد الطبيعي لحقبة المتناقضات ، وذلك إذا فشل المجتمع الدولي
في تأسيس نظام متعدد الأقطاب يقوم على وفاق دولي حول القضايا الرئيسية ، فإن الاحتمال
الثالث هو أن تمتد حقبة المتناقضات الراهنة التي يعيشها النظام الدولي طوال العقد الذي أعقب
نهاية الحرب الباردة . يراجع في مزيد من التوسع أنور اليواري ، نحن والنظام العالمي : البناء
المزدوج ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٩ يناير ٢٠٠٠م - ص ٦٤ ، ٦٥ . كما يراجع في مزيد من
التفصيلات حول توصيف ماهية النظام الدولي الراهن د. عماد جاد ، أثر تغير النظام الدولي على
حلف شمال الأطلسي ، السياسة الدولية ، عدد رقم ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ١٠ ، ... كما
يراجع د. دودة بدران ، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد ، بحث ضمن : النظام العالمي
الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٤ ، ص
٢٦ ، وما بعدها .

١ - قضية ترسيخ فكرة السيادة المقيدة بدلا من السيادة المطلقة :

فلقد ظلت فكرة السيادة المطلقة تمثل القاعدة الصلبة التي يقوم عليها النظام الدولي فترات طويلة ، والتي تعنى : أن ما يجرى داخل حدود أية دولة يعد شأنها، وشأنها الخاص بها فقط ، وعلي الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة بما يتضمن من التزامات دولية عديدة - مثل الالتزام بعدم اللجوء إلي القوة في العلاقات الدولية ، والالتزام بضرورة احترام حقوق الإنسان وغير ذلك - قد أعطي للسيادة معني جديدا هو حرية التصرف وفقا للقواعد التنظيمية القانونية التي التزمت بها الدول في ميثاق الأمم المتحدة ، وانتقلت بالسيادة من مرحلة السيادة المطلقة إلي مرحلة جديدة هي مرحلة السيادة المقيدة، إلا أن هذه المرحلة الجديدة شهدت رسوخا دوليا في عقد التسعينات الماضي من القرن العشرين^(٢٨)، وبصفة خاصة فيما يتصل بمبدأ التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان، وإبعاد هذه الحماية الدولية من مجال الاختصاص الداخلي للدول .

فلقد مضى أنه حينما تثبتت حكومة ما عدم الرغبة أو عدم القدرة في تأمين شعبها وحمايته فإنها تخسر تلقائيا حقها الطبيعي في إبعاد الآخرين عن التدخل ، غير أن التدخل العسكري يرفضه الفقه الدولي بصفة عامة ، والحجة البديهية في ذلك أنه لو أصبح التدخل العسكري مقبولا لتسبب في خلق جو من

(٢٨) - لقد لاحظ ذلك أيضا د. أسامة الباز ، حيث يقول : " ولقد نتج عن ذلك مفاهيم جديدة تشكل خطورة علي العالم النامي أو دول الجنوب ، ومن هذه المفاهيم ما يقوله البعض من مفاهيم سيادة الدولة وأنه لم يعد مطلقا كما كان قديما بل أصبح نسبيا ولم يعد بالقوة التي كان عليها طوال القرون السالفة " د.أسامة الباز في كلمته أمام مؤتمر العولمة وموقف الفكر الإسلامي منها ، أعمال مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، ٢١ - ٣٠ من نوفمبر ١٩٩٩م ، ص ٣٨ وقد عبر عن ذلك أيضا بفكرة تدهور سلطة الدولة القومية د.عبد المنعم المشاط ، هيكل النظام العالمي الجديد، ص ٦٣ .

الريبة والشك فى العلاقات الدولية ، ولتعرضنا بكل تأكيد لأخطار التجاوزات والمخالفات ، إذ ربما تدفع انتهاكات حقوق الإنسان إلى التدرع بالتدخل لأغراض أخرى (٢٩) .

وتجاه استقرار مبدأ عدم التدخل العسكرى فى الشؤون الداخلية للدول وصعوبة اجتماع الدول الكبرى أصحاب حق الاعتراض " الفيتو " فى مجلس الأمن على ممارسة التدخل فى ضوء الاستثناء الوارد فى م ٧ / ٢ من الميثاق (٣٠) ، بالإضافة إلى زيادة النزاعات وكثرة الضحايا وازدياد الإيمان بفكرة السيادة المقيدة بدلا من السيادة المطلقة كان لا بد من فتح طريق جديد للتدخل من أجل إنقاذ الضحايا، وفى ظل التطورات الحديثة فتح ذلك الطريق وذلك بالتركيز على مبدأ الحق فى المساعدة الإنسانية ، ذلك المبدأ الذى هو أكثر مناسبة للظروف الحالية للدول

وتعنى المساعدة الإنسانية أو الغوث الإنسانى : الخدمات الصحية أو المواد الغذائية أو اللوازم الضرورية المقدمة من الداخل أو الخارج لضحايا

(٢٩) - ليف ساندوز ، الحق فى التدخل أو واجب التدخل وللحق فى المساعدة : عم نكلم؟ ، المجلة الدولية للصليب الأحمر السنة الخامسة عدد ٢٥ ، مايو ، يونيو ١٩٩٢ ، ص ١٨٦ ،

(٣٠) - والاستثناء الوحيد الوارد على مبدأ عدم التدخل فى م ٧ / ٢ من الميثاق هو امكانية التدخل لتطبيق دابير القمع الواردة فى الفصل السابع من الميثاق على حالة النزاع المسلح غير الدولى ، وذلك إذا ما رأى مجلس الأمن فى ضوء المادة ٣٩ من الميثاق أن هذا النزاع الداخلى يهدد السلم أو يخل به ، وفى هذه الحالة يستطيع مجلس الأمن أن يقدم فى ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من للتدابير ومنها التدخل المسلح طبقا للمادتين ٤١ ، ٤٢ من الميثاق لحفظ السلم والأمن الدوليين ، أو إعادتهما إلى نصابهما ، ولا يشوب هذا الاستثناء إلا أن قرارات مجلس الأمن فى هذا الصدد رهينة بإرادة الدول الكبرى التى تملك حق الاعتراض " الفيتو " بحيث تكفى معارضة دولة واحدة لشل نظام القمع وعجز مجلس الأمن عن القيام بميامه تجاه أى نزاع يهدد السلم والأمن الدوليين .

أى نزاع دولى أو داخلى، وذلك حتى لا يعانى السكان المدنيين من الحرمان الشديد بسبب نقص المدد الجوهري لبقائهم ، كالأغذية والمواد الطبية (٣١) .
وحتى لا يثور الشك فى وجود التعارض بين مبدأ المساعدة الإنسانية – وبصفة خاصة المساعدة الخارجية – ومبدأ احترام السيادة الإقليمية ، كان للقانون الدولى الحديث اتجاهاته الحديثة التى تمنع وجود هذا التعارض وتزيله ، وتجعل للمساعدة الإنسانية – وبصفة خاصة المساعدة الخارجية – أساسها الخاص بها .

ويكمن هذا الأساس فى ابعاد الحماية الدولية لحقوق الإنسان من مجال الاختصاص الداخلى للدول، وهذا ما أكده القرار الذى اعتمده معهد القانون الدولى فى " سان جاك دي كومبستل Saint Jacques de Compostelle " بتاريخ ١٣ من سبتمبر ١٩٨٩ ، والذى تضمن أن حقوق الإنسان المتمتعة من الآن بحماية دولية، تنفصل من تبعيتها لأعمال المجال الداخلى للدول " (٣٢) ، كما يكمن هذا الأساس أيضا فى مبدأ المناوبة

(٣١) – لقد قيد البعض حق المساعدة الإنسانية بما يأتى من الخارج فقط ، ومن هؤلاء : موريس توريللى ، هل تتحول المساعدة الإنسانية إلى تدخل إنسانى ؟ ، المجلة الدولية للصليب الحمر ، عدد ٢٥ ، مايو ، يونيو ١٩٩٢ ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ . إلا أننا نرى أن المساعدة الإنسانية تصدق على ما يأتى من قبل الداخل والخارج على السواء وما ورد فى م ١٨ من البروتوكول الثانى الصادر عام ١٩٧٧ والخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية ، والملحق باتفاقيات جنيف ١٩٤٩ تؤيد ذلك ، حيث حيث إن الفقرة الثانية قد بدأت بالفعل المبني للمجهول " تبذل " بقوليا " .. تبذل أعمال الغوث مما يدل على أنه من الممكن أن تبذل من الداخل والخارج ، وممن رأى هذا رأى محمد حمد العسبلى ، الجمعيات الوطنية لليلال الأحمر والصليب الأحمر وخدماتها المحمية فى القانون الإنسانى ، رسالة ما جيسثير ، جامعة قاريونس، كلية القانون – بنغازى ، ليبيا ، ١٩٩٢ ، ص ٤٣٦ .

(٣٢) – يراجع : حولية معهد القانون الدولى ، ١٩٩٠ ، . P. 344; 345 - II; Volume 63 ، أستاذنا أ.د. صلاح شلبي ، التدخل الدولى ومأساة البوسنة واليرسك ، ص ٦٣ .

" Le principe de subsidiarité " ، والذي يعنى أن تدخل المجتمع الدولي بالمساعدة الإنسانية للضحايا داخل دولة معينة إنما هو نيابة عما كان يجب على الدولة - التي يوجد بها الضحايا - أن تقوم به من حفظ حقوق الإنسان ورعايته^(٣٣)، وذلك لأن ترك الضحايا بلا مساعدة إنسانية وإهمالهم من قبل المجتمع الدولي يمثل تهديدا للحياة الإنسانية بصفة عامة وإهانة خطيرة لكرامة الإنسان بصفة خاصة .

٢ - قضية التركيز علي عدم الانتشار النووي:

فلقد ثبت لكل العالم أن إمكانية التدمير بالسلح النووي للعالم، عشرات أو مئات المرات ، قد امتلكتها الدولتان العظميان - قبل انهيار الاتحاد السوفيتي - حتي قال جورباتشوف " إن الجانب الأكبر من الأسلحة النووية يتركز لدي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه ، فإن عشرة في المائة أو حتي واحد في المائة من إمكاناتهما كاف لإنزال أضرار لا يمكن إصلاحها بكوننا ، بكل الحضارة البشرية ... " ^(٣٤) .

(٣٣) - موريس توريللي ، دل تتحول المساعدة الإنسانية إلى تدخل إنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر عدد ٢٥ مايو ، يونيو ١٩٩٢ ، ص ٢٠٢ . محمد حمد العسيلي، الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر وخدماتها المحمية في القانون الدولي الإنساني، ص ٤٤٢ .

(٣٤) - جورباتشوف ، البروسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم ، ترجمة حمدي عبد الجواد ، مراجعة محمد المعلم ، دار الشروق ، ط الأولى يونيو ١٩٨٨ ، ص ٢٧٢ ، ويؤكد ذلك من الجانب الأمريكي ما يقوله ريتشارد نيكسون وهو يرصد تطورات الوضع الدولي عام ١٩٨٨ ويضع تصورات المستقبل ويكتب الدواء للإدارة الأمريكية في السنوات المقبلة : " إننا يجب أن نتجنب الحرب النووية ، فلدن الدولتين العظميين الآن أكثر من عشرة آلاف رأس نووي بين أسلحتها الاستراتيجية ، وآلاف أخرى بين أسلحتها النووية المتوسطة المدى والتكتيكية ومن شأن حرب علي المستوى النووي أن تؤدي إلي تدمير الحضارة" يراجع : أحمد شرف ، مسيرة للنظام الدولي الجديد ، ص ١٤٠ .

كما ثبت للعالم أيضا أن الجري في مضمار سباق التسلح عملية عبثية مرهقة ذات آثار ضار وخيمة ، واقتناعا بهذا الأمر قدم الاتحاد السوفييتي في ١٥ من يناير ١٩٨٦ - قبل بزوغ النظام الدولي الجديد - برنامجا لنزع السلاح النووي ، والذي توقع أن يدوم خمسة عشر عاما لإزالة الأسلحة النووية علي مراحل تنتهي عند نهاية القرن العشرين (٣٥) .

وبعد انتهاء الحرب الباردة وفي ١٦ / ٦ / ١٩٩٢ أبرم الاتفاق التاريخي للحد من التسلح النووي بين الولايات المتحدة وروسيا (ستارت ١) ثم وقعت هاتان الدولتان أيضا في الأول من يناير ١٩٩٣ معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ٢) لتخفيض الترسانة النووية لكنتا الدولتين إلي الثلث (٣٦) .

وبناء علي ما تقدم، نجد أن العالم قد ركز في عقد التسعينات الماضي حول مسألة تحريم أو علي الأقل تخفيض كيان أسلحة الدمار الشامل وتخفيض عدد الدول والجماعات التي تمتلك هذه الأسلحة، حتي لا يعد امتلاك السلاح النووي يمثل النقطة الحاكمة في حسابات التنافس بين الدول الكبرى،

(٣٥) - تراجع مضمون هذا البرنامج ، وخاصة في المجال العسكري ، جورباتشوف ، البروسترويكا تكبير جديد لبلادنا وللعالم ، ص ٢٧٨ ٢٨١ .

(٣٦) - د. نيسيل بشر ، المسؤولية الدولية في عالم متغير ، ط الأولي ١٥ : ١ - ١٩٩٤ م ، ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، كما يراجع في هذا الموضوع :

- Marie-Francoise Furet , Note d actualité : Limitation et reduction des armements strategiques en 1992 , R.G.D.I.P. , Tome XCVI J 1992 Paris , P.603 : 619.- Marie-Françoise Furet : Le droit intrnational et les Types d' armes , Rapport général , Colloque de Montpellier : Le droit international et les armes 1983 , P. 3 : 33 .

واعتبر ذلك أحد مقومات الصعود للنظام الجديد^(٣٧).

ورغم ما أقدمت عليه الهند وباكستان من تفجيرات نووية ، فإن هناك دولا أخرى تنازلت طواعية عن برامجها النووية فى السنوات الأخيرة مثل : أوكرانيا ، وروسيا البيضاء ، وكازاخستان ، وجنوب أفريقيا ، والبرازيل والأرجنتين .

ويبقى معلقا على الأجنحة النووية : التفاوض لتخفيض الترسانات النووية القائمة وخاصة لدى روسيا ، وتخفيض أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ ، ودعم الحظر المفروض ضد امتلاك أو استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، وإعاقة إنتشار الصواريخ والقدرات النووية إلى دول إضافية أو جماعات أو أفراد، أو منظمات^(٣٨).

ولعله من أهم الأعمال الدولية الحديثة التى تتصل بالحد من إنتاج وتخزين الأسلحة النووية الحديثة، القرار رقم ٦٨٧ الصادر من مجلس الأمن عام ١٩٩٠م والذى يدعو العراق للتصديق على اتفاقية ١٩٧٢ الخاصة بحظر إنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، كما يدعو العراق أيضا إلى أن يؤكد دون قيد أو شرط التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ م ، ويقرر أن يوافق العراق دون قيد أو شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو أى مواد يمكن استعمالها

(٣٧) - حول السير في طريق حظر الأسلحة النووية يراجع :

- Daniel Colard, Jean-François Guihaudis : Le droit de la sécurité internationale, Collection droit-Sciences Economique , masson , Paris 1987, p.55,

(٣٨) - يراجع : أنور الهوارى ، نحن والنظام العالمى : البناء المزدوج ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٩ ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٦٥

للأسلحة النووية^(٣٩)، وتحسبا لتهرب العراق من هذه الالتزامات فقد تم تشكيل لجنة خاصة لرصد امتثاله للقرار ٦٨٧ / ١٩٩٠ والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل ، وتتعاون اللجنة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التفتيش على القدرات النووية العراقية وتدميرها ، وقد تم تفصيل هذه الالتزامات والمهام ووضع جداول زمنية محددة لتنفيذها في القرار رقم ٧٠٧ / ١٩٩١ في ١٥ من أغسطس ١٩٩١ ، والقرار رقم ٧١٥ / ١٩٩١ في ١١ من أكتوبر ١٩٩١^(٤٠) ، وظلت أعمال التفتيش قائمة بناء على هذه القرارات حتى تم إيقافها بخروج المفتشين الدوليين من العراق عام ١٩٩٨ .

(٣٩) - مما جاء في نص القرار رقم ٦٨٧ / ١٩٩١ والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته رقم ٢٩٨١ المنعقدة في ٣ من أبريل ١٩٩١ ، أن مجلس الأمن الدولي :

- يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد دون أي شرط التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البيكترولوجية الموقع في جنيف ١٩٣٥ ، وأن يصدق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيكترولوجية وتدمير تلك الأسلحة، المؤرخة في ١٠ أبريل ١٩٧٢ .

- يقرر أن يقبل العراق دون أي شرط للقيام تحت إشراف دولي بتدمير ما يلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر :

أ - جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع

ب - جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو مترا ، والقطع الرئيسية المنصلة بها ، ومرافق إنتاجها وإنتاجها .

- يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد دون أي شروط التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ يوليو ١٩٦٨ .

(٤٠) - مركز البحوث والدراسات الكويتية ، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين، الكويت ١٩٩٥ ، ص ٧١ .

ولكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عادت الولايات المتحدة الأمريكية التي زلزلتها هذه الأحداث لتطرح من جديد مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية^(٤١)، وصممت علي إصدار القرار رقم ١٤٤١ من مجلس الأمن بتاريخ ٨ من نوفمبر ٢٠٠٢، وفيه يحدد للعراق جدولاً زمنياً لنزع أسلحته دون قيد أو شرط، ويتعين علي العراق الالتزام به إذا ما أراد تجنب استخدام القمّة ضده^(٤٢).

وعلي الرغم من قبول العراق عودة المفتشين الدوليين فوراً ودون قيد أو شرط، وتقديمه تقريراً عن أسلحته أمام الأمم المتحدة يبلغ اثني عشرة ألف صفحة، وتقديم كل من رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتفتيش والرقابة علي أسلحة الدمار الشامل العراقية ورئيس هيئة الطاقة الذرية تقريرات تؤكد تعاون العراق في الكشف عن أسلحته، وعدم التوصل إلي وجود شئ من هذه الأسلحة المحظورة بالعراق، فإن ذلك كله لم يمنع من توجيه العدوان السافر والاضربات الأمريكية العاشمة ضد العراق ابتداء من يوم الخميس ٢٠ من مارس ٢٠٠٣، وتتوالي الهجمات الشرسة ليلاً ونهاراً حتي كتابة هذه

(٤١) - خاصة وأن الولايات المتحدة لا تزال تصر علي اقتناعها بأن العراق يتبع برنامج التسلح النووي حتى في ظل رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يراجع في ذلك د. ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، بحث ضمن: النظام العالمي الجديد، مركز البحوث و الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ٤٧.

(٤٢) - حول أزمة أسلحة الدمار الشامل العراقية يراجع: نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية دراسة في الآثار القانونية والسياسية والاستراتيجية لحرب الخليج الثانية، د. عمرو رضا بيومي، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، دار النهضة العربية، وخاصة الباب الثاني ص ١٩٩ وما بعدها، كما يراجع بصفة عامة أيضاً دليل التنفيذ الوطني لمعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، تأليف باري كيلمان، وإدوارد تانزمان، ترجمة شادية أنور، ١٩٩٨ الناشر المركز الدولي للعدالة الجنائية ونزع السلاح، ص ١٧ وما بعدها.

السطور، وقد يطول أمد هذا العدوان أيضا ، وإن كانت نتيجته تكاد تكون محسومة لصالح القوات الأمريكية البريطانية المتحدة، إذ لا يستطيع الهز مقاومة الأسد، هذا فضلا عن رده وإنزال الهزيمة به .

٣ - قضية التركيز على الردع الدولي لمنع العدوان " الأمن الجماعي":

لقد كان من أهم مقومات ظهور النظام الدولي الجديد أيضا والتي برزت على صعيد القانون الدولي الإنساني هو محاولة التصدي بصورة حاسمة لقمع العدوان ، والانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني ، على أساس أن العقوبة جزء لا يتجزأ من كل بنیان قانوني متماسك ، وأن التهديد بفرض العقوبة هو عنصر رادع، ولا شك أن تفاقم الاعتداءات والانتهاكات الصريحة للقانون الدولي الإنساني هي التي أحييت الاهتمام بآليات الردع الدولي التي تكفل ضمان احترام هذا القانون بفضل تطبيق نظام العقوبات التي تستهدف وقف الانتهاكات ، وقمع المخالفات الجسيمة والخطيرة التي توصف بأنها " جرائم الحرب " على وجه الخصوص^(٤٣) .

ولقد برز هذا الردع جليا إبان الغزو العراقي لدولة الكويت ، فلقد صدر أثناء هذا الغزو قرارات مجلس الأمن التي أدانت ابتداء الغزو العراقي للكويت ، وطلبت أن يسحب العراق جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ من أغسطس ١٩٩٠ ثم مرت هذه القرارات بعد ذلك بالحظر التجاري والمالي والبحري والجوي ، وكذلك تجميد الأموال والممتلكات ، ثم انتهت أخيرا - بعد أن لاحظ مجلس الأمن أن

(٤٣) - ماريلا تيريزا دونلي وكريستينا بيلانديني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتنفيذ نظام القمع ، الاخلال بقواعد القانون الدولي الإنساني ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، السنة السابعة، عدد ٣٦ ، مارس ، أبريل ١٩٩٤ ، ص ١٠٠ ، ١٠١ ، كما يراجع هذا الأساس الذي قام عليه نظام اليمنمة الأمريكية ، د. ودودة بدران، الرؤي المختلفة للنظام العالمي الجديد ، بحث ضمن النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤ م ، ص ٤٣ ، ٤٤ ..

العراق يرفض الوفاء بالتزاماته التي توجه إليه عن طريق قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار رقم ٦٦٠ / ١٩٩٠ - بقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ / ١٩٩٠ والذي أذن فيه للدول أعضاء المجتمع الدولي باستخدام القوة وجميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ / ١٩٩٠ وجميع القرارات ذات الصلة ، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة ، وذلك ما لم ينفذ العراق ما طلب منه في موعد أقصاه ١٥ من يناير ١٩٩١^(٤٤) .

وحيث إن العراق لم يمثل يومها لقرارات الشرعية الدولية ، فقد تم عقد تحالف دولي تحت مظلة الأمم المتحدة ، وتم التصدي للعدوان العراقي ودحره وردّه بصورة حاسمة ، ولم يسبق لها وجود مماثل تماما من قبل ، وكان ذلك إيذانا بظهور نظام دولي جديد يقوم على العدل وإحقاق الحق والرضوخ لحكم القانون والتركيز على مبدأ الأمن الجماعي .

ولكن هل ظل النظام الدولي الراهن على هذا الحال ، وكان حريصا على أن تكون كل مواقفه موافقة لأحكام القانون الدولي العام، وذلك لإحقاق الحق وإقامة العدل الدولي بين سائر الدول ، هذا ما سنعرفه من المبحث التالي.

(٤٤) - تراجع دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن للدوليين ، دراسة حالة الكويت والعراق ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ص ٤١ : ٥٠ .

وبالإضافة إلى ما ذكرنا من قيم وتطورات دفعت إلى ظهور النظام العالمي الجديد، فقد ذكر البعض كثيرا من التطورات الأخرى نذكر منها : الثورة التكنولوجية الضخمة ، تدهور سلطة الدولة القومية ، نمو دور الجماعات غير الرسمية في النظام العالمي ، نمو دور الجماعات غير الشرعية في النظام الدولي ، نمو حجم وكثافة الصراعات العرقية ودور القومية ، التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى ، تدهور أهمية ودور التنظيمات العسكرية التقليدية " الأحلاف " ، سقوط الإجماع حول الأولويات الدولية ، تدهور الدور السياسي للنظم الإقليمية .يراجع في تفصيل ذلك التطورات د.عبد المنعم المشاط ، هيكل النظام العالمي الجديد ، بحث ضمن النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، تحرير د.محمد السيد سليم ، ص ٦١ : ٦٨ .

المبحث الثاني

نظام الهيمنة الأمريكية

ومواقفه المخالفة للقانون الدولي العام

ما إن سعد نظام الهيمنة الأمريكية إبان حرب الخليج الثانية وعقب الغزو العراقي للكويت ، وبدا علي الساحة الدولية كأنه الساهر علي مصلحة المجتمع الدولي، والمتكفل برد الحقوق إلي أصحابها علي أساس من العدل والحق والشرعية القانونية الدولية ، والحريص علي تحقيق السلم والأمن الدوليين، حتى بدا بعد ذلك، وعقب مرور الأزمة العراقية الكويتية مباشرة كأنه نظام آيل للسقوط، أو كأنه ولد عليلاً ، وولدت معه دوافع موته أو مقومات سقوطه ، وذلك لمخالفته أحكام وقواعد القانون الدولي العام ، سواء علي صعيد مقتضى المبادئ التي قام عليها أو علي صعيد القضايا التي واجهته ، ونبين ذلك فيما يلي .

أولاً : مخالفات النظام الراهن للمبادئ الدولية التي قام عليها :

لقد أعلن المروجون لهذا النظام الأمريكي والمستفيدون منه ، أنه يقوم علي مبادئ دولية عظيمة، وكان أهم هذه المبادئ تحقيق العدالة الدولية بين سائر الدول، والتركيز علي تحقيق مبدأ الأمن الجماعي والردع الدولي عند حدوث العدوان ، والعمل علي عدم الانتشار النووي ، والعمل علي تقديم المساعدات الإنسانية إبان النزاعات المسلحة بدلا من التدخلات العسكرية الإنسانية، واعتبار أن حماية حقوق الإنسان خارج الاختصاص الداخلي للدول. وأن نظام دولي يقوم علي مثل هذه المبادئ الدولية ، ويتكئ علي مثل هذه الأسس الشرعية ، يجب أن تشعر به الدول ، حتى يتحقق له علي الأقل

مسمي "النظام الدولي الجديد" كما يجب أن يتحقق. في ظلّه كما يري البعض الأمور الآتية:

١ - قيام المجتمع ذي المصير الواحد والقدر الواحد : هذا المصير وذلك القدر الذي يشمل الأفراد والشعوب معا ، ويكون الجميع فيه مجتمعا مترابطا متناسقا ، وإن تعددت أشكال السیادات الوطنية فيه .

٢ - إيجاد حلول جماعية ومتفق عليها علي المستوى الدولي للمسائل المشتركة للإنسانية: وبصفة خاصة مسائل السلام والأمن بما في ذلك مكافحة الإرهاب ، وكذلك مسائل التنمية وحماية البيئة ، وتعميق حقوق الإنسان والديمقراطية وحوار الحضارات والثقافات .

٣ - ترقية سياسات الدول وروح الشعوب ليتحول المجتمع الدولي إلي وحدة دولية حقيقية: مؤسسة علي قيم العدالة والحرية والتضامن ، وهذا ما يمثل التحدي الحاسم والأساسي لما يسمي بالنظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد اليوم^(٤٥).

والمدقق في الأوضاع الدولية الجارية، يشعر بخيبة أمل شديدة باء بها العالم أجمع من وراء هذا النظام الدولي الجديد، وذلك لبعده الشديد عن المبادئ والأسس والمقومات التي قام عليها ، حيث لم يشعر المجتمع الدولي بالعدالة الدولية أو المساواة القانونية بين القضية العراقية الكويتية " حرب الخليج الثانية " ، والقضية الأفغانية الأمريكية " بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م مباشرة "، وأخيرا القضية العراقية الأمريكية "حرب الخليج الثالثة التي تدور رحاها اليوم والتي بدأت في يوم الخميس ٢٠ من مارس ٢٠٠٣" ، كما لم

(٤٥) - Pierre Weiss : Relations internationales : Le Nouvel Ordre Mondial, Travaux Dirigés , Eyrols Université , Collection Science Politique , 1993 , P.9, 10.

يشعر المجتمع الدولي بالتركيز علي عدم الانتشار النووي إلا بخصوص الدولة العراقية، هذا بالرغم من أنه علي مقربة منها دولة إسرائيل والتي تملك ترسانة نووية كبيرة ، بل وتعدّها الولايات المتحدة الأمريكية - راعية النظام الدولي - لتكون أكبر قوة دولية في الشرق الأوسط ، حتى لا تقوي عليها دولة أخرى بعد ذلك ، كما لم يعرف المجتمع الدولي اليوم وجهها للشرعية الدولية في الهجمات الأمريكية البريطانية السافرة ضد الدولة العراقية مارس ٢٠٠٣ ، هذا في ظل النظام الذي أقام الدنيا وأقعدّها من أجل تطبيق الشرعية الدولية بعد الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ .

وبناء علي ذلك فإن النظام الدولي الراهن أو بمعني أصح نظام الهيمنة الأمريكية يهدم بيده المبادئ التي قام عليها، وكان يحاول أن يصعد، فهو يصر اليوم وبشدة علي أن يسقط ، ولكن دون أن يدري ، ولذا فهو وإن سماه المشايخون له والمنفعلون به "النظام العالمي الجديد"، إلا أنه كما عبر البعض مجرد "تمتمة للنظام القديم Un begaiement de l'ordre ancien" أو أنه "فوضى دولية جديدة - Nouveau desordre international"^(٦)، أو أنه كما عبر البعض الآخر أيضا "أكذوبة النظام الدولي الجديد L invention du nouvel ordre international"^(٧) .

وبناء علي هذا فإننا نؤكد أن النظام الراهن هو نظام الهيمنة الأمريكية فقط ، وهو دون مسمي النظام الدولي بكثير ، ولقد بدت إرادة هذه الهيمنة واضحة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حيث حاولت الولايات المتحدة رسم

٤٦) - Pierre Weiss : Relations internationales : Le Nouvel Ordre Mondial , Travaux Dirigés , Eyrols Université , Collection Science Politique , 1993 , P.10, 12 .

٤٧) - Marcel Merle : La crise du Golfe et le Nouvel ordre international ,Collection Politique Comparée dirigée par Bertrand BADIE et Gerard CONAC, Economica , Paris 1991 , P.21 .

استراتيجية كبرى تقوم علي رؤية الآخر، فإما أن يكون عدوا لها ، أو حليفا وعميلا عندها ، وهذا يعني محاولة إحكام القبضة علي العالم واستمرار الهيمنة والتفوق العسكري والاقتصادي علي الغير ، ورفض التعامل معه علي أساس أنه شريك أو منافس .

ولهذا فإنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات علي إعلان مولد النظام الدولي الجديد، وظهور موقفه من الأحداث الدولية الهائلة والمروعة في ظله ، يتبين أنه ليس بنظام، كما أنه ليس بدولي، وليس بجديد ، هذا فضلا عن أنه ليس بعادل ولا رشيد كما زعم أصحابه ومؤيدوه .

١ - أما أنه ليس بنظام : فلأنه لا ينطوي علي أدني درجات النظام، وإنما يقدم الفوضى الدولية في أسمي وأوضح معانيها ، وهو ما درج البعض علي إطلاقه في وصف هذا النظام ، من أن أنه ينطوي علي ازدواجية في المعايير ، ويقوم بالكيل بمكيالين في القضايا الدولية ، وبشهاد بذلك كثير من أهل هذا النظام ذاته ، ومنهم واحد من نواب مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين حين قال وهو يندد بازدواجية المعايير في تعامل النظام الدولي مع كل من العراق والكيان الصهيوني الغاصب^(٤٨) : " .. لن يكون مقبولا لدي الجماهير العربية أن الأمم المتحدة - تحت زعامة أمريكية - قد تعاملت بسرعة مع جريمة ، بينما تسمح لجرائم أخرى بالاستمرار ... إن ٢٣ سنة - وقت هذا التنديد - مرت منذ أن دعيت إسرائيل إلي الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة ، وقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ صريح جدا، ولكن إسرائيل لم تتزحزح بل واصلت قمعها الوحشي ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ولم يأبه به أحد . "

(٤٨) يراجع في كثير من هذه الأقوال : النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ياسر أبو شبانه، دار السلام، ط الأولى، ١٩٩٨ م، ١٤١٨هـ، ص ٥٥، ٥٦.

ومما يشير أيضا إشارة واضحة إلى فوضى الهيمنة الأمريكية، ما للصهيونية العالمية من تأثيرها القوي والفعال علي الولايات المتحدة قائدة هذا النظام ذاتها ، بحيث تستطيع الصهيونية أن تدبر من خلال الهيمنة الأمريكية ما تريد ، وأن تستخدمها لتحقيق مصالح اليهود في العالم ، والأحداث الدولية الجارية بخصوص قضية فلسطين أولا ، وقضية حرب الخليج الثالثة ضد العراق ثانيا، تؤكد هذه الأمور^(٤٩) .

٢ - وأما أنه ليس بعالمي : فلأن وصف النظام الجديد بأنه نظام عالمي فيه نظر، لأن "نظام عالمي" يعني أن نفوذ القطب المسيطر يشمل العالم بأسره^(٥٠)، والواقع أن كثرة الأنظمة وتعددتها ، وتعاقبها وتغيرها يؤدي إلى نقص العالمية في هذه الأنظمة، أو تقييدها على الأقل بعالمية المكان لا عالمية الزمان ، لأنها تزدهر في فترة زمنية وتسقط في أخرى، وذلك يشير إشارة أكيدة إلى نقصانها وعدم كمالها ، ومواطن الضعف فيها ، ومواطن الضعف في كل نظام هي التي تولد معه الحاجة إلى نظام عالمي جديد بعده ، وهذا ما حدث بالنسبة لما يسمى اليوم بالنظام العالمي الجديد

(٤٩) في بيان النفوذ اليهودي يراجع : فؤاد بن سيد عبد الرحمن ، النفوذ اليهودي في الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الدولية ، مكتبة زهران ، وأيضا فتحي يكن ، العالم الإسلامي والمكائد الدولية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، مؤسسة الرسالة ، لواء محمود شيت خطاب ، أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية ، مجمع البحوث الإسلامية ، سلسلة البحوث الإسلامية ، للكتاب السادس عشر، د. سعيد محمد أحمد باناجه، نظرة حول المؤامرات الدولية اليهودية ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، زياد أبو غنيم، عداة اليهود للحركة الإسلامية ، دراسات إسلامية هادفة ١، دار التوزيع والنشر الإسلامية .

(٥٠) د . محمد السيد سليم ، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة ، بحث ضمن : النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ٩٤ .

٣ - أما أنه ليس بجديد : فلأن وصف النظام اللاحق بالنظام العالمى الجديد فيه إيماء إلى وصف النظام السابق بالقديم ، وعلى ذلك فجدة النظام وقدمه لا ترجع إلى تميزه أو تفوقه على النظام السابق ، وإنما ترجع فقط إلى تغييره وتبدله وظهوره على الساحة بعد أن كان غائبا ، والدليل البارز على ذلك هو أنه عقب الحرب العالمية الثانية عندما تغير العالم وتبدل نظامه سارع العالم كله إلى وصف النظام الذى ساد عندئذ بالنظام العالمى الجديد ، وعقدت فيه الندوات وألفت فيه الكتب والبحوث^(٥١)، وظل هذا النظام الموصوف بالجديد ساريا حتى سقط الاتحاد السوفييتى والكتلة الاشتراكية عام ١٩٩١ م ، فأصبح قديما بعد أن برزت بعض ملامح نظام آخر ، ومنذ ذلك الحين لم ينقطع العالم

(٥١) وفى وصف النظام الدولى أو العالمى الذى ساد عقب الحرب العالمية الثانية بأنه " للنظام العالمى الجديد " يرجع :

هيئة الأمم المتحدة فى تجربتها الأولى والدور الذى قامت به الدول العربية ، دور الاتعاقد الأول فى لوندرة، سبتمبر ١٩٤٥ ، د.محمد عبد المنعم رياض بك ، مقدمة د. محمد كامل مرسى باشا ، الجمعية المصرية للقانون الدولى، ص ٨ ، وفى المقارنة بين النظام العالمى الجديد لبيئة الأمم المتحدة والنظام السابق لعصبة الأمم ، نفس المرجع ص ١٧ ، ...

ومن أبرز ما ألفت فى النظام الذى ساد بعد الحرب العالمية الثانية ، وتم وصف هذا للنظام بالنظام العالمى الجديد أيضا كتاب : الإسلام والنظام العالمى الجديد ، مؤلفه مولاي محمد على ، ترجمة أحمد جودة السحار ، مطبوعات مكتبة مصر ، وهو بحث جيد فى موضوعه وهدفه وقد بدأ المؤلف مقدمته بالإشارة إلى هذا النظام بقوله : " قد ينجم الخير من الشر ، وقد يكون دمار الحرب الحالية وبؤسها المزروعان فاتحة عهد سعيد للجنس البشرى ، فى ديسمبر من عام ١٩٤٢ كتبت - وهذا الأمل يراود نفسى - رسالة باللغة الأردية عنوانها : نظام العالم الجديد ، فجاءنى بعد ذلك ببضعة أشهر اقتراح يقول بوجود ترجمة تلك الرسالة عينا إلى اللغة الإنجليزية حتى لا تحرم الشعوب الناطقة بها الانتفاع بما جاء فى تلك الرسالة ، ومهد لى ذلك أن أتناول الموضوع من جديد ، وأتيح ليذا الكتاب حظ الظهور ثمرة لذلك .." ص ٣

عن توصيف ما آل إليه حال المجتمع الدولي من "نه" النظام العالمى الجديد،
وقد سبقت الولايات المتحدة^(٥٢) كل الدول إلى إعلان ذلك .

وعلى ذلك فإن صح القول بأن العالم ابتداء من أوائل التسعينات قد
شهد نظاما عالميا جديدا ، فإن ذلك يعنى أن ما كان نظاما جديدا بعد الحرب
العالمية الثانية أصبح قديما، وبالتالي فإنه إذا تغير نظام العالم فى المستقبل
يصبح ما نصفه اليوم بأنه النظام العالمى الجديد نظاما عالميا قديما ، وما
يستحدث يكون هو الجديد، وهكذا يمكن أن يصبح الجديد اليوم قديما غدا ، كما
يمكن - إذا تحول نظام القوة فى العالم وانتقلت من دولة أو من كتلة دولية
إلى أخرى - أن يتحول القديم إلى جديد .

كما لا يعنى وصف النظام العالمى بأنه جديد ، تفوقه وتميزه على
غيره من الأنظمة الأخرى فى قيادة العالم وحكمه وتوجيهه الوجهة القانونية
الصحيحة ، وإنما يعنى فقط ظهوره على الساحة الدولية واختفاء الأنظمة
الأخرى السابقة .

وبناء على ما تقدم فإننا نعتقد أن المجتمع الدولي يعيش حالة من
الفوضى الدولية فى ظل الهيمنة الأمريكية ، وأنها كنظام دولي قد فقدت
مقوماتها التي تم الإعلان عنها، وبالتالي فإن النظام الدولي الراهن قد ولد
موءودا إن يكن ميتا ، وما المقومات والمبادئ التي قام عليها كالعادلة
القانونية والشرعية الدولية لم تكن إلا حبرا على الورق، ومما يشير إلى

(٥٢) جاء ذلك فى إعلان الرئيس الأمريكى السابق " جورج بوش " فى أحد لقاءته مع
الكونجرس الأمريكى عام ١٩٩٠، حيث جاء : " .. إننا نتطلع إلى نظام عالمى جديد يصبح أكثر
تحسرا إزاء التهديد بالإرهاب، وأكثر مناعة فى إقرار العدالة ، وأكثر أمنا فى السعى من أجل
السلام ، إننا نتطلع إلى عالم جديد يسوده القانون بدلا من شريعة الغاب وتعترف فيه بمسئولياتها
المشتركة فى تحقيق الحرية والعدالة"

ضرورة انهيار النظام الدولي الراهن، تخاذله إزاء القضايا الدولية المعاصرة ، بل وتصادمه مع مبادئ القانون الدولي العام الراسخة ، وذلك هو الصعيد الثاني الذي نبينه الآن .

ثانيا : مخالقات النظام الراهن علي صعيد القضايا الدولية التي واجهته:

وكما خالف نظام الهيمنة الأمريكية القانون الدولي العام ، بخصوص تقرير المبادئ والمقومات التي قام عليها، فإنه يخالف وبإصرار شديد القانون الدولي العام أيضا بخصوص أهم القضايا الدولية المثارة في ظلّه، ونكتفي ببيان ذلك في التركيز علي القضايا التالية :

١ - القضية الفلسطينية :

ما إن تم إعلان مولد النظام الدولي الجديد عقب سقوط الاتحاد السوفييتي سابقا، إلا وتم الإعلان علي الملأ بأنه نظام سيقوم علي تطبيق الشرعية الدولية وصيانة انسلم والأمن الدوليين ، وإعادةتهما إلي نصابهما عند وجود العدوان، وما إن حدث الغزو العراقي للكويت^(٥٣) أيضا حتى سارع النظام الدولي بالحفاظ علي شرعيته وتطبيق مبادئه ضد الدولة العراقية الغازية، وسرعان ما تولي مجلس الأمن مهامه الدولية ، حيث أصدر في نفس اليوم الذي حدث فيه الغزو قراره رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢ من أغسطس ١٩٩٠ والذي فيه يقرر وجود خرق للسلم والأمن الدوليين من جراء الغزو العراقي للكويت ، وفي ضوء المادتين ٣٩ ، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة يقرر أنه : يدين العراق ، ويطالب العراق بأن يسحب جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط إلي المواقع التي كانت تتواجد فيها في الفاتح من أغسطس ١٩٩٠ ، كما

(٥٣) - حول العدوان العراقي علي الكويت يراجع :

- Centre de Recherches d'Etudes Koweitiennes, L'agression Irakienne contre le Koweit , Verité ... et Drame , 1994, P. 17,

يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات أخرى لضمان امتثال العراق لهذا القرار^(٥٤).

بل وسرعان ما اتخذ مجلس الأمن بعدها التدابير الدولية الخاصة بمواجهة العدوان، وحتى وصل إلي درجة استخدام القوة العسكرية لمواجهة العدوان العراقي بموجب القرار الدولي لمجلس الأمن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٩٠، وتم استخدام القوة فعلا بموجب هذا القرار وتم تحرير الكويت .

وفي هذه الأثناء كان الأمل يراود العالم العربي والإسلامي في حل القضية الفلسطينية علي غرار ما تم فعله في القضية العراقية الكويتية، وهذا ما وعد به النظام الدولي الراهن، خاصة وأن العدوان الإسرائيلي علي الأراضي الفلسطينية صارخ وواضح ، وفي نفس الوقت عدوان قديم يرجع إلي أكثر من نصف قرن في الورا، أو يرجع إلي تاريخ قيام الدولة الإسرائيلية نفسها، بينما في القضية الكويتية اتخذ قرار استخدام القوة من جانب المجتمع الدولي لرد العدوان العراقي في أقل من أربعة شهور^(٥٥) .

(٥٤) - قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢ من أغسطس ١٩٩٠ م ، السياسة الدولية عدد رقم ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، وثائق خاصة بالأزمة ، ص ١٧١ . كما يراجع كل القرارات الدولية الخاصة بالأزمة العراقية الكويتية " حرب الخليج الثانية " في الدراسة التي أعدها مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت عام ١٩٩٥ م ، بعنوان : دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين " دراسة حال الكويت والعراق " ص ٩٩ : ١٨٥ .

(٥٥) حول ما اتخذته الأمم المتحدة بصدد الغزو العراقي للكويت "حرب الخليج الثانية" يراجع:

- Paul tavernier , La Guerre du Golfe: Quelques aspects de l'application du droit des conflits armés et des droit humanitaire , AFDI , 1984- XXX, P. 43, ... - Henri Meyrowitz, La Guerre du Golfe et le droit des conflits armés , RGDIIP , 1992, P.551,- les aspects Juridique de la crise et de la guerre de golfe , Sous la direction de Brigitte STERN , Centre de droit international , Actes du colloque des 7et 8 Juin

ولكن ما إن انتهت القضية العراقية الكويتية حتى أصيب النظام الدولي بانتكاسة شديدة ، أو ردة أكيدة حيال القضية الفلسطينية ، وبدلاً من أن يلجأ إلي إجراءات الأمن الجماعي أيضاً لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ضد إسرائيل ، أو علي الأقل لتطبيق القرار رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر ١٩٧٦ والذي يتضمن ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع العربي الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، أو ضرورة العودة إلي حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، إذا به يلجأ من جديد إلي ما كان عليه الحال قبل مولد هذا النظام ، ويعود إلي طريق التسوية السياسية بين الطرفين ، والتي تطول حبالها ، ويكثر التنازلات فيها من الطرف الضعيف أمام الطرف القوي .

وعلي طريق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية في ظل نظام الهيمنة الأمريكية تم التوصل إلي بعض الاتفاقات الدولية ، ابتداء من اتفاقات أوسلو وحتى ما يسمى بخريطة الطريق التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية في ٣٠ من أبريل ٢٠٠٣ والتي هي محل تفاوض بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني حتى اليوم، بل وتكاد أن تسقط كما سقط كل ما سبقها ، وأهم هذه الاتفاقيات ما يلي :

— اتفاقية أوسلو " إعلان واشنطن " في ١٣ من سبتمبر ١٩٩٣ :

وتعد هذه الاتفاقية منعطفا هاما في مسار القضية الفلسطينية ، حيث رتبت لإقامة سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، وذلك في مرحلتين :

≈ 1991, Cahiers Internationaux 6, Montchrestien Paris , P. 187, – Marcel Merle ,
La crise du golfe et le nouvel ordre international , Economica Paris 1991, P.21,

المرحلة الأولى : وتبدأ في ١٣ / ١٠ / ١٩٩٣ وتنتهي بعد ستة اشهر ، يتم فيها التفاوض على الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، كما يتم تشكيل سلطة انتقالية لحكم فلسطين ، تتمثل في مجلس فلسطيني منتخب يمارس سلطات وصلاحيات في مجالات محددة ومتفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية.

المرحلة الثانية : وتبدأ بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا وتستمر لمدة خمس سنوات تجري خلالها انتخابات عامة حرة ومباشرة لاختيار أعضاء المجلس الفلسطيني الذي سيُشرف على السلطة الفلسطينية الانتقالية ، وعندما يتم ذلك تكون الشرطة الفلسطينية قد استلمت مسؤوليتها في المناطق التي تخرج منها القوات الإسرائيلية ، خاصة تلك المأهولة بالسكان، وبالنسبة لمفاوضات الوضع النهائي فقد تضمنت هذه الاتفاقية أنها تبدأ بعد انقضاء ما لا يزيد عن ثلاث سنوات ، وتهدف إلى حل القضايا الأساسية وهي : القدس والمستوطنات واللاجئين والترتيبات المنية والحدود ، إضافة إلى التعاون مع الجيران وما يجده الطرفان من قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ، وذلك في ضوء قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

— اتفاق " واي ريفر " عام ١٩٩٨ :

وقد تضمن هذا الاتفاق الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، واتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وإعادة الانتشار الثاني للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية علي أن تتم إعادة الانتشار علي عدة مراحل^(٥٦) .

(٥٦) لقد تضمنت هذه الاتفاقية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية علي ثلاث مراحل : المرحلة الأولى والثانية: وتشمل إجراءات تسهيل تطبيق الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٩٥ واتفاقات أخرى ذات صلة بينها ، خاصة تلك

وقد قسمت الاتفاقية إلى عدة بنود هي :

١ - الأمن : حيث وافق الجانب الفلسطيني في الاتفاقية على اتخاذ جميع الإجراءات الأمنية الضرورية لمنع أى عمليات إرهابية أو جرائم أو أعمال عدوانية ضد الفريق الإسرائيلي ، كما وافق الجانب الإسرائيلي على اتخاذ الإجراءات الضرورية كذلك لحماية الجانب الفلسطيني .

٢ - اللجان الانتقالية والشئون الاقتصادية : وفيها يعيد الفريقان الفلسطيني والإسرائيلي التزامهما بتوطيد العلاقات الاقتصادية بينهما وبالأخص الالتزام بافتتاح المنطقة الصناعية فى غزة فى الموعد المحدد والاعتراف المتبادل بالأهمية القصوى للمرفأ الفلسطيني فى غزة ، والاتفاق على تكوين بعض اللجان الانتقالية ومنها اللجنة القانونية بشرط أن يقدم الجانب الفلسطيني نسخة للقوانين المعمول بها فى مناطقه ، ولجنة أخرى لمكافحة سرقة السيارات ومعالجة الديون الفلسطينية غير المشروعة

٣ - مفاوضات الوضع النهائى : حيث نصت الاتفاقية على استئناف مفاوضات الوضع النهائى بوتيرة سريعة ، وصولا إلى اتفاق بحلول ٤ من مايو ١٩٩٩ وستكون المفاوضات مستمرة دون انقطاع .

٤ - الإجراءات الأحادية الجانب : ونصت الاتفاقية كذلك على عدم القيام بأى خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وغزة ، وفقا للاتفاق الانتقالي .
- اتفاق شرم الشيخ ١٩٩٩ :

حيث اتفق الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني على أن أساس التسوية النهائية بينهما سترتكز على قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومعالجة

المتعلقة بعمليات إعادة انتشار إضافية وبقضايا الأمن، وأما المرحلة الثالثة والتي تتضمن المزيد من إعادة الانتشار، ففيها تتكون لجنة يتابعها وزير الخارجية الأمريكية آنذاك وارن كريستوفر ، ويتم اطلاق الولايات المتحدة باستمرار على ما يجري .

الأحداث المتعلقة بالإرهاب والقبض على المشتبه فيهم بأقصى سرعة وتقديم تقرير لإسرائيل بذلك .

– خريطة الطريق لسلام الشرق الأوسط :

ما إن حققت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها من ضرب الدولة العراقية^(٥٧)، حتى عادت تلعب من جديد بالمشاعر العربية والفلسطينية، وكأنها تريد أن تخفف من وطأة ما أنزلته بالمنطقة العربية والإسلامية من ذل وقهر وهوان ، فخرجت علينا وأبرزت عقب سقوط النظام العراقي مباشرة بما أسمته "خريطة الطريق لسلام الشرق الأوسط"^(٥٨)، وقد تضمنت هذه الخريطة

(٥٧) - نستطيع أن نلخص أهداف الضربة الأمريكية للعراق في أنها قصدت بصفة عامة تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم أجمع وإدارته بصورة منفردة دون أن يكون حتى للدول الكبرى كفرنسا دور في هذه الإدارة ، وبصفة خاصة تحقيق السيطرة على بترول العراق وثرواته ، وإرهاب المنطقة الإسلامية والأنظمة العربية بل والعمل على تغييرها ، وضرب كل أشكال المقاومة الإسلامية ، والتمهيد لتغيير خريطة المنطقة العربية وتقسيمها إلى دويلات صغيرة تابعة لها ولا تقوى بعد ذلك على الوقوف في وجه إسرائيل .

(٥٨) - لقد استندت خريطة الطريق إلى خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش " الابن " في ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٢ والذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي عودة الولايات المتحدة لممارسة دورها في عملية التسوية في الشرق الأوسط باعتبارها الراعي الرئيسي لهذه العملية . ولقد تضمن هذا الخطاب كثيرا من النقاط ، أهمها : ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية وإحداث إصلاح سياسي شامل في السلطة الفلسطينية ، وبناء ديمقراطية حقيقية في الكيان الفلسطيني تعتمد على التسامح والحرية ، وأن واشنطن ستعمل مع الفلسطينيين على إقامة دولة مرحلية في انتظار محصلة المفاوضات حول معظم القضايا الحساسة في الصراع مثل الحدود واللجئين ووضع مدينة القدس، وأن الولايات المتحدة ستدعم إعلان الدولة الفلسطينية بعد اختيار قيادة جديدة ومؤسسات جديدة ووضع ترتيبات أمنية جديدة مع دول الجوار ، ويفترض أن تبقى الحدود وجوانب معينة من السيدة الخاصة بالدولة قضايا انتقالية حتى يتم حل هذه الجوانب في إطار تسوية نهائية في =

بيان أهدافها في تحقيق تسوية نهائية وشاملة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي بحلول عام ٢٠٠٥^(٥٩)، وذلك من خلال هذه المراحل :

ـ المرحلة الأولى : إنهاء الإرهاب والعنف وتطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية من الوقت الحاضر وحتى منتصف عام ٢٠٠٣ :
وتعتمد هذه المرحلة على تعهد الفلسطينيين بوقف غير مشروط للعنف ، استئناف التعاون الأمني على أساس خطة " تينيت " لإنهاء العنف والإرهاب التحريض من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعالة يعاد تنظيمها ، ويباشر الفلسطينيون إصلاحا سياسيا شاملا إعدادا للدولة ، وتتسحب إسرائيل من المناطق التي تم احتلالها منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ، كما تجمد جميع النشاط الاستيطاني انسجاما مع تقرير لجنة " ميتشل " .

وفي هذه المرحلة أيضا تعلن القيادة الفلسطينية تأكيد حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن ، وإنهاء العنف والإرهاب والهجمات العنيفة ضد

= الشرق الأوسط . راجع : صبحي عسيلة ، خريطة الطريق : احتمالات إقامة الدولة الفلسطينية ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام ، السنة الثالثة عشرة ، العدد ١٢٩ ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠ ، ٥ .

(٥٩) ـ فى التكييف القانوني لخريطة الطريق يرى البعض أنها تمثل " توجيها دوليا " ، والذي يمكن تعريفه بأنه : " تعليمات يصدرها شخص دولي يستشعر فوقية إلى شخص دولي آخر ، وبشكل قبول متلقى التوجيه إياه التزاما به ، فلقد صدرت خريطة الطريق من قبل الإدارة الأمريكية التي فرضت نفسها كجهة إصدار لها ، وعلى الرغم من أن هناك لجنة رباعية تتولى الإشراف على تنفيذها وتضم : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا ، إلا أن إشتراك الأطراف الثلاثة مع الولايات المتحدة جاء لإكساب الخريطة الطابع الدولي فقط ، وتبقى بعد ذلك الهيمنة الحقيقية فى فرضها للولايات المتحدة الأمريكية . راجع : مهدي أحمد صدقي الدجاني ، خريطة الطريق : تأملات فى التكييف القانوني ودلالات المنهاج والنصوص ، السياسة الدولية ، عدد ١٥٣ ، يوليو ٢٠٠٣ م ، ص ١٧٠ .

إسرائيل، وتستأنف قوات الأمن الفلسطيني والإسرائيلي التعاون الأمني فيما بينهما ، وتقطع الدول العربية دعماً للعنف الفلسطيني (٦٠).

— المرحلة الثانية: الاستقلال في الفترة من يونيو ٢٠٠٣ وحتى ديسمبر ٢٠٠٣ م:

وتتركز الجهود في هذه المرحلة على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة ، ويتم إحراز هذا الهدف عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم ضد الإرهاب ، وسيتم التقدم في هذه المرحلة على أساس قرار إجماعي من اللجنة الرباعية ، مع أخذ أداء الطرفين بعين الاعتبار ، ويتم في هذه المرحلة تدعيم الجهود الرامية إلى تطبيع حياة الفلسطينيين وبناء المؤسسات الفلسطينية .

وفي أعقاب إنهاء انتخابات فلسطينية ناجحة يتم عقد مؤتمر دولي من قبل اللجنة الرباعية بالتشاور مع الطرفين لدعم التعاون الاقتصادي الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة ، وفي

(٦٠) — ولعله من الواضح أن خريطة الطريق تتحاز في هذه المرحلة بصفة خاصة للجانب الإسرائيلي حيث أنها أولت الأمن الإسرائيلي الاهتمام الواسع من البداية ، وذلك على حساب أمن الفلسطينيين وسلامتهم ، بل تبرز خريطة الطريق مشكلة الصراع في الشرق الوسط على أنها مشكلة أمنية فقط ، وليست مشكلة احتلال ، وهو الأمر الذي يثير الشك والريبة في هذه الخريطة من أول لحظة ، ويبين أنها تهدف إلى محاولة التخلص من الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية من أجل الوصول إلى أمن إسرائيل ، ودون أن تصل في نفس الوقت إلى حل سلمي

هذه المرحلة أيضا تعيد الدول العربية العلاقات التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل الانتفاضة^(٦١).

المرحلة الثالثة : اتفاق الوضع الدائم وإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة من ٢٠٠٤ : ٢٠٠٥ م :

وفي هذه المرحلة يتم تعزيز واستقرار المؤسسات الفلسطينية والأداء الأمني الفلسطيني المتواصل والفعال والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في عام ٢٠٠٥ م.

وفي هذه المرحلة تعقد المجموعة الرباعية المؤتمر الدرلي الثاني بالتشاور مع الطرفين للمصادقة على اتفاق يتم التوصل إليه حول الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الحدود المؤقتة ، والاتفاق الذي يتوصل إليه الفريقان يتضمن وضعاً نهائياً وشاملاً ينهى النزاع الإسرائيلي الفلسطيني عام ٢٠٠٥ عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ١٣٩٧ التي تنهى الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ ، ويتضمن حلاً متفقاً عليه عادلاً ومنصفاً وواقعياً لقضية اللاجئين وحلاً تفاوضياً لوضع القدس ياخذ

(٦١) - ولم تبين لنا خريطة للطريق بهذه الكلمات القضاة الواسعة المراد من للدولة الفلسطينية ، حيث إنها يمكن أن تتسع لحدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، كما يمكن أن تضيق إلى كيلو متر مربع واحد ، كما أنها لم تبين على أي أساس ستجرى هذه المفاوضات وما هي أبعادها وحدودها ؟ ، وهل ستكون هذه المفاوضات في ضوء قرارات الشرعية الدولية أو قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ؟ والواقع أن هناك مخاوف حقيقية من استبعاد مثل هذه القرارات الداعمة للحقوق الفلسطينية إذا ما قدر للتفاوض أن يتم بناء على المرحلة الثانية من خريطة الطريق . يراجع : د. محمد خاك الزعر ، احتلال العراق - التسوية الفلسطينية وخريطة الطريق : المسار والمصير ، شؤون عربية ، صيف ٢٠٠٣ ، رقم ١١٤ ، ص ٥١ ، وأيضاً مهدي أحمد صدقي الدجاني ، خريطة الطريق : تأملات في التكيف القانوني ودلالات المنهاج والنصوص ، السياسة الدولية ، عدد ١٥٣ ، يوليو ٢٠٠٣ ، ص ١٧١ ، ١٧٢ .

بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين ، ويصون المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين على صعيد العالم^(٦٢)، ويحقق رؤيا دولتين : إسرائيل ، ودولة ذات سيادة ديمقراطية مستقلة وقابلة للحياة هي فلسطين ، ويعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن^(٦٣).

وفي ضوء قواعد القانون الدولي العام ومخالفته من قبل النظام الدولي الراهن، نستطيع أن نرصد أهم ملامح هذه التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ، وذلك فيما يلي :

أولا - تسوية القضية الفلسطينية لا تخرج عن دائرة القرارات والمفاوضات: فالناظر إلى تاريخ القضية الفلسطينية يجد كما هائلا لا حصر له من القرارات والاتفاقات الدولية الصادرة عن مختلف الأجهزة في المجتمع الدولي

(٦٢) - ولعل هذا من أسوأ ما تضمنته هذه الخريطة ، حيث أرجأت التفاوض والحل النهائي لأعقد المسائل مثل القدس والمستوطنات واللاجئين إلى النهاية ، وذلك حتى ينقطع أمل الفلسطينيين في الوصول إلى حل مرض بخصوص هذه المسائل ، ولا يكون أمامهم إلا الرضوخ للمطالب الإسرائيلية وعض الطرف عن كل التضحيات الفلسطينية ، وخاصة انتفاضة الأقصى والعودة إلى نقطة الصفر في المفاوضات .

(٦٣) - ومما هو جدير بالملاحظة بخصوص خريطة الطريق بصفة عامة هو اعتراض الجانب الإسرائيلي على ما يتعلق بالجدول الزمني لتطبيق خريطة الطريق ، حيث كانوا يطالبون بأن تكون الخطوات المطلوبة منهم مرتبطة بخطوات سابقة من الفلسطينيين ، بحيث يستطيعوا أن يوقفوا التقدم فيها إذا لم يلتزم الفلسطينيون بما عليهم ، وهذا يعني ضرورة أن تكون اليد العليا والكلمة الأخيرة للإسرائيليين فقط ، وألا تكون هناك مساواة حقيقية بينهم وبين الفلسطينيين في تنفيذ الالتزامات ، وفي هذا تطبيق لمبدأ التوالى لا التوازي في تنفيذ الالتزامات ، وقد أخذت واشنطن في الاعتبار هذا الاعتراض حيث ضمنت الخريطة أن إسرائيل لن تتسحب من منطقة إلا إذا أوفى الفلسطينيون بالتزامهم لوقف العنف ، هذا على الرغم من أنه قد سبق للجانب الفلسطيني أن التزم بوقف العمليات الاستشهادية ، لكن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بوعوده على الإطلاق .

وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأهمها قرار التقسيم رقم ١٨١ والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، وقرار العودة والتعويض رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، وقرار الانسحاب من الأراضي المحتلة رقم ٢٤٢. الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ من نوفمبر ١٩٦٧، والقرار رقم ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ من أكتوبر ١٩٧٣^(٦٤) ، أو الصادرة عن أطراف هذه القضية مثل اتفاق أوسلو ١٩٩٣، واتفاق واي ريفر ١٩٩٨ ، واتفاق شرم الشيخ ١٩٩٩، لكن الأمر يقف عند حد إصدار هذه القرارات أو تلكم الاتفاقات فقط، وتكمن المشكلة بعد ذلك في تنفيذها، وتتعدد بعد ذلك هذه المشكلة أو تتعمق حين يصطدم معها من بيده تنفيذها .

ومما يدل علي مرارة هذه التسوية وصعوبتها ، وتناقس أو تخاذل النظام الدولي بصدها ، أن هذه القرارات أو الاتفاقات تكون بحاجة دائما إلي اتفاقات أو قرارات أخرى ، فالمسألة لا يتم البت فيها مرة واحدة ، بل يبت في بعضها ويؤجل البعض الآخر، أو يتم البت فيها علي مراحل متعددة كما هو

(٦٤) - تراجع في تحليل سريع لمعظم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذه القضية د. علي مكرد محمد العواصي ، الأستاذ بجامعة صنعاء - اليمن ، في دراسته حول : التقس وقرارات الشرعية الدولية ، دراسة قانونية مقنمة إلي الندوة العلمية حول " التقس والمؤامرات الدولية لتأييدها " المنعقدة برعاية صحيفة البلاغ في الفترة من ١٣ - ١٤ / ٤ / ١٩٩٦ م ، الموافق ٢٥ - ٢٦ من ذي القعدة ١٤١٦ هـ ، ص ١٨ وما بعدها كما تراجع حول قرر مجلس الأمن رقم ٣٣٨ بصفة خاصة :

- Daniel Colard, Jean-François Guihaudis : Le droit de la securité internationale, Collection droit-Sciences Economique , masson , Paris 1987, p.112.

الشان في اتفاقات أوسلو ١٩٩٣^(٦٥)، بل إن تنفيذ ما تم عليه الاتفاق يحتاج بعد ذلك إلى قرارات تنفيذية أخرى وهكذا علي الرغم من وضوح الحق والباطل في هذه القضية .

ثانياً - تسوية القضية الفلسطينية يتم فيها استرضاء الجانب الإسرائيلي غالباً :

كما تتسم تسوية القضية الفلسطينية باسترضاء الجانب الإسرائيلي غالباً، وذلك بتقديم بعض التنازلات له ، وتاريخ القضية الطويل مليء بالتنازلات بدء من الوضع الدولي في ظل قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ والذي لم تقبله الدول العربية وقت صدوره وحتى تجميد الوضع الراهن للتسوية في ظل نظام الهيمنة الأمريكية، أو بتدقيق بعض شروط الجانب الإسرائيلي لاستئناف المفاوضات وذلك علي حساب الجانب الفلسطيني، وأخرّب ما رأينا في هذه المسألة أن يشترط الجانب الإسرائيلي أحياناً من أجل مجرد استئناف المفاوضات والعودة إلي مائدة المفاوضات أن تقوم السلطة الفلسطينية بتدمير حركة حماس أو تحطيم قوتها أو اعتقال بعض أفرادها ، أو علي الأقل إدانة العمليات الاستشهادية التي تقوم بها ضد إسرائيل واعتبارها

(٦٥) لقد أجلت هذه الاتفاقية المشاكل الكبرى الأساسية لمفاوضات الوضع النهائي ، مثل مشكلة القدس والحدود والمستوطنات ، واللجئين ، ولم يتساعل أي من الأطراف عن الحل إذا لم يتم الاتفاق علي هذه المشاكل في المفاوضات النهائية ؟ ويبدو أن هذه المشاكل مؤجلة بالنسبة للطرف الفلسطيني فقط ، أما بالنسبة للطرف الإسرائيلي فهي محسومة ونهائية ولا تقبل الجدل ، ومما يدل علي ذلك أن مشكلة المستوطنات وهي من مشكلات الوضع النهائي لا تمنع إسرائيل من قيامها ، بل الاستيطان بسنمو ويزيد ، هذا في الوقت الذي يمنع فيه الفلسطينيون أنفسهم وهل أهل البلد الحقيقيون من أي زيادة أو توسع ، بل عن بيوتهم تهدم ، ومنزلهم تنتهك ، علي مرأى ومسمع من النظام الدولي الراهن، وفي ظل لهجة العدوانية الأمريكية البريطانية علي العراق هذه الأيام مرتع خصب لذلك .

نوعاً من العنف أو الإرهاب ، ولا ادري كيف يوجه الفلسطينى الرصاص إلى صدر أخيه ، ومن الذى سيتصدى للعدوى الصهيونى بعد ذلك .
ثالثاً - تسوية القضية الفلسطينية تنتقل من سيئ إلى أسوأ :

ولعله من الواضح أيضاً حتى لمن ينظر نظرة سطحية إلى طريقة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، أن هذه القضية تنتقل التسوية فيها من سيئ إلى أسوأ، لأن الوضع الذى وصلت إليه اليوم من تجميد المفاوضات وحصار السلطة الفلسطينية، بل وحصار رئيسها أيضاً ومنعه من التنقل أحياناً، وهدم المنازل وتجريف البيوت ، أسوأ بكثير مما كان عليه الحال قبل اتفاقات أوسلو وغيرها ، والوضع قبل اتفاقات أوسلو ١٩٩٣ أسوأ بكثير أيضاً من الوضع قبل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ ، والوضع فى ظل قرار ٢٤٢ أسوأ بكثير مما كان عليه الحال فى ظل قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ .

ولا ندري إلام يؤول الوضع اليوم بعد أن أعلن الجانب الإسرائيلى عن سياسة التهجير أو " الترانسفير " للشعب الفلسطينى، وذلك فى ظل نظام الهيمنة الأمريكية، واستغلالاً للحرب العدوانية الأمريكية على العراق " حرب الخليج الثالثة " التى تقاسى آلامها ومرارتها اليوم، ليكون الطرف الإسرائيلى هو أول رابح من هذه الحرب .

ولم يقف النظام الأمريكى عند هذا التخاذل الشنيع أو عند هذه الردة المريرة التى تكفى لسقوطه وانهاره، بل يطعن الكونجرس الأمريكى على العالم أجمع فى الدورة رقم ١٤٠١ بالقرار رقم ١٦٤٦ فى الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٢م ، والذى يعتبر أسوأ القرارات التى اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النزاع العربى الإسرائيلى لأنه يعتبر أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل ، ويطالب الرئيس الأمريكى الحالى جورج بوش

"الابن" بتنفيذ القرار الذي اتخذته الكونجرس عام ١٩٩٥ والمتعلق بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ، كما طالب صراحة أن تكتب علي الوثائق الرسمية الخاصة بإسرائيل أن القدس هي العاصمة الرسمية لها، ويجب عدم دفع أية مخصصات مالية للقنصلية الأمريكية بالقدس ما لم تتبع مباشرة السفير الأمريكي في إسرائيل ، كما يجب أن يسجل في شهادة الميلاد وجواز السفر لكل مواطن أمريكي ولد بالقدس بأن مكان الولادة إسرائيل .

ولا شك أن هذا القرار يتعارض أولاً مع كثير من قرارات الشرعية الدولية ، ومنها قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم لمتحدة عام ١٩٤٧ ، والذي يقضي بقيام دولتين إحداهما إسرائيلية والثانية فلسطينية علي أن تكون القدس تحت التدويل ، ومنها أيضا قرار مجلس الأمن رقم ٤٠٤ الصادر في يوليو ١٩٦٩ ، والذي يطالب إسرائيل بالرجوع عن كل إجراءاتها لضم مدينة القدس إليها .

كما يتعارض هذا القرار ثانيا مع موقف الولايات المتحدة نفسها بشأن القدس قبل عام ١٩٩٥ ، ولقد كان موقفها قبل هذا التاريخ ثابتا وظلت تعتبر شرق القدس أراضي محتلة ، ويتم تأكيد هذه الحقيقة في كل المناسبات وفي قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة كلما كان لذلك مقتضى ، فضلا عن ذلك فإن اتفاقية أوسلو اعترفت بأن القدس ضمن موضوعات المفاوضات التي تحدد الوضع النهائي ، وهذا يعني علي الأقل بأنها أراضي إسرائيلية أو فلسطينية .

وبناء علي ذلك فإن القرار الأمريكي بجعل القدس عاصمة لإسرائيل يعد باطلا، وهذا البطلان وغيره من المواقف الأمريكية العدوانية والظالمة ، هو الذي سيظل ينخر في جدار النظام الأمريكي حتى يسقط أو يزول .

٢ - القضية العراقية الأمريكية " حرب الخليج الثالثة مارس ٢٠٠٣ ":

لقد فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية العالم كله بتحديد مهلة قصيرة من نفسها لا تتجاوز ثمان وأربعين ساعة لكي يتخلى الرئيس العراقي صدام حسين عن الحكم في العراق، وذلك بعد أن ادعت أن العراق لم يستجب لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر في ٨ من نوفمبر ٢٠٠٢^(٦٦) بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وفشلت في استصدار قرار آخر يبيح لها استخدام القوة ضد العراق .

وقبل أن تنتهي المهلة السابقة إذاً بالعالم كله يفاجأً بنجاعة كبري من فجاج النظام الدولي الراهن ، و كارثة أو نازلة كبري من نوازل الدهر، وهي الممثلة في العدوان الأمريكي علي العراق، موجها الضربات المبتالية والمتوالية ليلا ونهارا علي معظم المدن العراقية، وذلك دون سبب شرعي أو مسوغ قانوني، ولا نستطيع أن نصف هذه الضربات أو نكيفها إلا بكونها جريمة ضد السلام في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي جري اعتمادها في روما بتاريخ ١٧ من يوليو ١٩٩٨^(٦٧)، أو جريمة عدوان أمريكي جديد علي العراق، بل وتبلغ أقصى درجات العدوان (٦٨)، وذلك في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤ الصادر في ١٤ من

(٦٦) -راجع حول هذا القرار د. أحمد الرشدي ، العراق والشرعية الدولية : قراءة في دلالات وسياق القرار ١٤٤١ ، السياسة الدولية ، عدد رقم ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ١١٦ وما بعدها .

(٦٧) -حول هذه المحكمة الجنائية الدولية يراجع شريف عتلم ، هل يتحقق الحلم في عدالة جنائية دولية دائمة؟ مجلة الإنساني ، العدد ٢١ ، صيف ٢٠٠٢ ص ٣٤ وما بعدها .

(٦٨) - راجع في ذلك مؤلف أ.د. إبراهيم العناني ، عن المحكمة الجنائية الدولية ، دار النهضة العربية ، ط عام ٢٠٠٢ م .

ديسمبر ١٩٧٤ والخاص بتعريف العدوان^(٦٩)، وقد تضمن هذا القرار بيان أن العدوان هو " استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو وحدتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأي طريقة أخرى لا تتفق وميثاق الأمم المتحدة " .

ومن يطالع ميثاق الأمم المتحدة يشعر بمخالفة هذه الهجمات الأمريكية الصارخة للمادة ٢ / ٤ منه والتي تجعل حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية حظرا عاما وشاملا ، بل ويمتد الحظر حتى إلي مجرد التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، ولا يستثني من هذا الحظر العام إلا حالتين :

الحالة الأولى هي حالة الدفاع الشرعي طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، علي أساس أنه لا يعقل أن تقف الدولة المعتدي عليها مكتوفة الأيدي عند وقوع العدوان .

والحالة الثانية : هي حالة الأمن الجماعي طبقا للفصل السابع من الميثاق ، والتي تعني استخدام القوة من قبل مجلس الأمن ضد أي عدوان يمثل حالة من حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو حالة من حالات العدوان^(٧٠) .

(٦٩) - حول الجهود المبذولة لتعريف العدوان مع تحليل قانوني لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتعريف العدوان رقم ٣٣١٤ الصادر عام ١٩٧٤ يراجع : رسالتنا للماجستير حول : مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ، مقدمة إلي كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٩٣ ، ص ٢٢٥ وما بعدها . كما يراجع حول هذا التعريف :

Daniel Colard, Jean-François Guihaudis : Le droit de la sécurité internationale, Collection droit-Sciences Economique , masson , Paris 1987, p.28.

V٠ - Daniel Colard, Jean-François Guihaudis : Le droit de la sécurité internationale, Collection droit-Sciences Economique , masson , Paris 1987, p.87 ,

ومن الواضح أن استخدام القوة اليوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق فيما يعرف بحرب الخليج الثالثة لم يتوافر بشأنها أي من هاتين الحالتين ، فلم يبق إلا كونها جريمة عدوان أمريكي صارخ علي العراق^(٧١) ، وبهذا العدوان يضرب النظام الأمريكي بالقانون الدولي عرض الحائط بل ويعيد المجتمع الدولي إلي الوراء كثيرا حيث قانون الغاب أو قانون الذئب .

ومع هذا العدوان الأمريكي الصارخ تتغيب الأمم المتحدة عن إدارة الحياة الدولية، ويبدو غيابها واضحا في موضعين :

الموضع الأول : أنها تغيبت حين تصرفت الولايات المتحدة بعيدا عنها، ولم تستصدر قرارا مناسباً لها من مجلس الأمن ، وذلك لوجود بعض الدول المعارضة لها والتي تملك أيضا حق الفيتو في مجلس الأمن مثل فرنسا ، ومن هنا فإن هذه الحالة لا تتشابه البتة مع حالة حرب الخليج الثانية ، والتي تجمعت فيها القوي الدولية لرد عدوان العراق بعد احتلاله لشقيقتيه الكويت ، حيث كان لذلك ما يبرره في الواقع وما يسوغه ويقوم عليه من قرارات الشرعية الدولية الصادرة من مجلس الأمن .

الموضع الثاني : أن الأمم المتحدة تغيبت تماما أيضا ووقفت مكتوفة الأيدي تسنعي نفسها وتتذبذب حظها إزاء موقفها من هذا العدوان الأمريكي، حيث كان يجب علي مجلس الأمن في هذا الحالة أن يجتمع فوراً ليمارس سلطاته

(٧١) - حول حرب الخليج الثالثة ومشروعية استخدام القوة يراجع : د. شريف بسيوني ، الحرب الأمريكية في العراق : مشروعية استخدام القوة ، السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣م ، ص ٨ وما بعدها .

المخولة له في الفصل السابع من الميثاق^(٧٢) ، ليقرر حالة العدوان بناء على دعوة الدولة المعتدي عليها أو بناء على دعوة أية دولة أخرى ، أو حتى بناء على تنبيه الأمين. العام مجلس الأمن إلى ذلك العدوان ، ثم يجب عليه أيضا بعد ذلك أن يمارس اختصاصاته المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، والتي من أهمها اتخاذ التدابير المؤقتة ، ثم التدابير غير العسكرية، وإذا لم تفلح هذه التدابير في إيقاف المعتدي وردعه ، فمن الواجب بعد ذلك أن يلجأ إلى التدابير العسكرية وذلك وفقا للمادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة^(٧٣) ، وحيث إن العدوان لا يزال قائما ، ويزداد يوما بعد يوم، فهل يمكن لمجلس الأمن أن يقوم باتخاذ هذه التدابير ؟ أعتقد أن الإجابة على ذلك بالنفي القاطع والأكيد ، وذلك لأن القرار الذي يجب أن يتخذه مجلس الأمن للقيام بأعمال الردع ضد العدوان الأمريكي ، يجب أن تصوت عليه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، وهذا أمر مستحيل، إذ لا يعقل أن تصوت دولة مثل الولايات المتحدة المعتدية الأثمة ضد نفسها.

(٧٢) - حول سلطات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق يراجع يراجع

بالتفصيل في :

- Yann KERBRAT : La Reference au Chapitre VII de la Charte des Nations Unies dans les Resolutions a caractere humanitaire du Conseil de Securite , Preface de Mario Bettati, LGDJ , 1995, P.9 , - Philippe WECKEL , Le Chapitre VII de la Charte et son application par le Conseil de Securite , AFDI, 1991 , XXXVII , Paris P. 165,

(٧٣) - يراجع في بيان التدابير التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن رسالتنا للماجستير حول : مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ، مقدمة إلى كنية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٩٣ ، ص ٣٤٣ وما بعدها .

وهذا عيب خطير وثرثرة قاتلة وقع فيها ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك حينما بين في م ٢/٢٧^(٧٤) أن الدولة تمتنع جبراً عن التصويت في مجلس الأمن إذا كانت طرفاً في النزاع ، وكان من الواجب أن يمتد هذا الحكم إلي سائر القرارات الدولية المتعلقة بكل النزاعات ، دون التفرقة بين القرارات الخاصة بالحلول السلمية للمنازعات الدولية والواردة في الفصل السادس من الميثاق ، وبين تلك القرارات المتعلقة باتخاذ إجراءات القمع ورد العدوان والواردة في الفصل السابع من الميثاق، لكن نص م ٢ / ٢٧ خرجت علي هذا المنطق العادل وجعلت الامتناع الجبري عن التصويت في مجلس الأمن خاص بتطبيق الفصل السادس من الميثاق فقط والذي يدور حول الوسائل السلمية للمنازعات الدولية ، وأخذ الميثاق بهذا الحكم يجعل من المستحيل اتخاذ إجراءات القمع ضد إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، لأنه لا يكن أن توافق إحدى هذه الدول صراحة علي هذا الإجراء^(٧٥) .

وبناء علي ذلك فإن مجلس الأمن في جلساته التي عقدت أثناء العدوان لم يناقش أياً من هذه المسائل أو تلكم الإجراءات اللازمة لرد العدوان، بل يراح

(٧٤) - تنص م ٢ / ٢٧ علي أنه " تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه ، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة ، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت " .

Vo- Jean-Pierre COT , Alain PELLET : La charte des Nations Unies ,
Préface de Javier PEREZ de CUELLAR, ECONOMICA , Paris 1991, P.504 ,
505

كما يراجع رسالتنا للماجستير حول : مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ، مقدمة إلي كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٩٢ ، ص ٢٧٠ وما بعدها .

يناشد أطراف النزاع بمعاملة الأسري والمدنيين وفقا لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ ، والبروتوكولين الملحقين بها عام ١٩٧٧ ، وعندما فكر في العراق ودوره المطلوب ، راح يفكر في عراق ما بعد الحرب ، كيف تتم إدارتها أو حكمها ، وكيف يعاد بناؤها ، دون أن يتعرض لمن هدمها حتى بإدانة العدوان .

لكن إذا لم يستطع مجلس الأمن معالجة هذا العدوان الغاشم وتخلي عن دوره المنوط به وفق ميثاق الأمم المتحدة ، فإنه كان الممكن أن تقوم بالدور نفسه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك في ضوء قرار " الاتحاد من أجل السلم " والذي اتخذته في الثالث من نوفمبر عام ١٩٥٠ ، والذي بناء عليه تستطيع الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا أن توصي باتخاذ الإجراءات الجماعية في الحالة التي لا يكون فيها مجلس الأمن قادرا علي اتخاذ هذه الإجراءات من أجل حفظ وإعادة السلم والأمن الدوليين إلي نصابهما^(٧٦) ، ولكن لم تتحرك الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا ولم تقم بعمل شيء ، وبذلك غابت الجمعية العامة للأمم المتحدة تماما كما غاب مجلس الأمن .

ونعقد أن غياب الأمم المتحدة بهذا الشكل في ظل نظام الهيمنة الأمريكية يعد سابقة خطيرة ، ويتضمن مؤشرا كبيرا إلي انهيار هذا النظام الأمريكي ومعه منظمة الأمم المتحدة أيضا.

٧٦-ALFERED VON VERDROSS: Idées directrices de l'Organisation des Nations Unies ; Recueil des Cours , 1953, II , Tome 83 , P.63, 64., - Daniel Colard, Jean-François Guihaudis : Le droit de la sécurité internationale, Collection droit-Sciences Economique , masson , Paris 1987, p.126,

كما يراجع رسالتنا للماجستير حول : مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ، مقدمة إلي كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٩٢ ، ص ٣٧٠ وما بعدها .

كما نعتقد بأن عدوانية النظام الأمريكي والسير ضد الشرعية الدولية في القضايا التي واجهته بصفة عامة، وعدم اكتراثه بالمبادئ التي قام عليها من تحقيق العدل وإحقاق الحق والتسوية بين الدول ، كل ذلك يعد كفيلا بإسقاط هذا النظام وزيادة ، وإذا لم يسقط في واقع المجتمع الدولي اليوم ، فهو بالفعل ساقط في عين القانون، إذ أنه والقانون علي طرفي نقيض ، وساقط في عين الشرعية الدولية لأنه يناصب للشرعية الدولية العداء .

ومما يعمق عدوان النظام الأمريكي على العراق ويجعله مقوما كبيرا في ضرورة إسقاط هذا النظام ، ما أحدثه هذا العدوان من آثار شديدة السوء بالنسبة للقضية الفلسطينية ، لدرجة أن انتهى هذا العدوان على العراق وكأن الخاسر فيها - فضلا عن العراقيين - هم الفلسطينيون ، وذلك في مقابل فوائد ومكاسب كثيرة يتمتع بها الإسرائيليون ، ومن أهم آثار مخالفت النظام الرامن للقانون الدولي العام بخصوص العدوان الأمريكي على العراق وتداعياته على القضية الفلسطينية ما يلي :

١ - العدوان الأمريكي على العراق خطوة في الطريق لإقامة إسرائيل الكبرى على حساب فلسطين وغيرها من الدول العربية :

فالتواجد العسكري الأمريكي في العراق سوف يوسع من النفوذ الأمريكي في المنطقة بأكملها ، وخاصة إيران التي تتلقى فيها المعارضة دعما أمريكيا قويا ، وأيضا سوريا التي سوف يردعها الوجود الأمريكي ويوقف تقدمها ، خاصة وأن الأمريكيين يتحرشون بها ويعدون لها العدة الآن ، وقد يؤدي ذلك كله إلى تفرد إسرائيل في المنطقة ، واتساع رقعتها لتشمل من النيل إلى الفرات كما يزعمون .

٢ - العدوان الأمريكي على العراق يدعم ما تفعله إسرائيل بفلسطين من تنكيل ومذابح :

فلقد نقلت الولايات المتحدة الأمريكية سيف القوة الباطشة بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ بدعوى محاربتها للإرهاب وبدت هذه الدولة وكأنها لا ترغب فى وجود أى صوت يعارضها أو يخالف تعاليمها ، وقد طبقت ذلك أولا فى أفغانستان ، ثم فى العراق ضاربة بالمبادئ التى استقرت فى العلاقات الدولية عرض الحائط ، وفى ذلك تدعيم لما تفعله إسرائيل على الأراضى الفلسطينية من تنكيل وتدمير وتخريب ومذابح ، خاصة وأن الموقف الأمريكى عقب أحداث ١١ سبتمبر يتشابه إلى حد ما مع الموقف الإسرائيلى ، فكما هزت أحداث ١١ سبتمبر الولايات المتحدة وتضمنت إهانة قوية وخطيرة لها باعتبارها دولة عظمى مرهوبة الجانب ، فإن الانتفاضة الفلسطينية أيضا هزت الدولة الإسرائيلية وأضعفت من هيبتها بل وأشاعت الهلع فى صفوفها .

٣ - العدوان الأمريكى على العراق سيؤدى إلى وجود حكومة عراقية موالية لأمريكا وإسرائيل :

فبالقضاء على النظام العراقى سيصعد للحكم فى العراق نظام آخر تابع لواشنطن وإسرائيل على غرار النظام الأفغانى الحالى بعد سقوط طالبان، وسيكون أول أعمال الحكومة الجديدة هو الاعتراف بإسرائيل ، وسيجعل هذا النظام الجديد من العراق قاعدة سهلة للعمل ضد كل دولة تتحدى أمريكا أو تهدد إسرائيل مثل إيران وسوريا .

ولعله من المتوقع أن يكون إسقاط النظام العراقى بمثابة ورقة ضغط شديدة على سوريا بصفة خاصة ، ويكون المخرج أمامها هو التعاون مع واشنطن فى حربها ضد ما يسمونه بالإرهاب ، وسيفرض هذا الواقع الجديد على سوريا القيام بالخطوات التى بذلت إسرائيل من أجلها جهودا مضنية ،

وعلى امتداد فترات طويلة مثل قطع العلاقات مع حزب الله وطرده التنظيمات الفلسطينية من دمشق ، هذا إلى جانب إجبار سوريا على رفع يدها عن لبنان ، على أمل أن يسهم ذلك في تنامي قوة الأطراف اللبنانية الداعية للتسوية مع إسرائيل .

٤ - العدوان الأمريكي على العراق يؤدي إلى التخلص من قوة عربية قوية مهددة لإسرائيل :

وذلك لأن النظام العراقي كان يعمل على إزالة الفارق في التفوق النوعي بين إسرائيل ودول العالم العربي : لا سيما أن هناك قدرات بشرية في بغداد تستطيع أن تنهض بها في مجال الأسلحة غير التقليدية ، لكن النظام العراقي الجديد الذي تقيمه الولايات المتحدة الأمريكية سيعمل بلا شك ، وفق الإرادة الأمريكية والرغبة الإسرائيلية .

٥ - العدوان الأمريكي على العراق يقتل روح الأمل في الانتصار على إسرائيل :

فلا شك أن إسقاط النظام العراقي بالقوة المسلحة الأمريكية يتضمن ضربة قوية لمعنويات البلاد العربية والإسلامية عامة ، وقد يؤدي ذلك إلى الشعور باليأس في إمكانية حسم المواجهة مع إسرائيل عسكرياً ، وسيقوى بعد ذلك التيار الذي ينادى بتقديم كثير من التنازلات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل مهما كانت الخسائر^(٧٧).

(٧٧) هذا فضلاً عن أن وجود نظام موالٍ لأمريكا في العراق سيدعم التوجه للتطبيع مع إسرائيل ، مع كل ما يعنيه هذا من إمكانية التآكل في جدار العداوة والكرهية الموجود في البلاد العربية لإسرائيل .

٦ - العدوان الأمريكي على العراق يخفف الأعباء العسكرية على إسرائيل :
وذلك لأن الإطاحة بالعراق يعنى زوال أحد الأعداء الألداء الذى كانت
تستعد إسرائيل لمواجهته ، والتي كانت تتفق من أجله ميزانية ضخمة لإنتاج
أسلحة جديدة أو مضادة لأسلحة التي يقوم هو بإنتاجها ، والإطاحة بهذا العدو
يعنى توفير هذه الميزانية الضخمة ، أو توجيهها للمشاريع الاقتصادية التي
يمكن أن ترفع من المستوى الاقتصادى لهذا البلد المحتل الغاصب (٧٨) .
ولعل في ذلك فرصة كبيرة للدول الإسلامية في أن تتبنى فكرة النظام
الإسلامي العالمي الفريد (٧٩) ، وأن تقدمه للعالم أجمع علي أساس أنه هو الذي
يملك مقومات الصمود والبقاء ، بل ويمكن أن يقود البشرية إلي ساحة الأمن
والأمان، والعدالة والسلام، منطلقاً في ذلك من دينها العالمي وكتابها العالمي
ورسولها العالمي " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ " (٨٠) هذا النظام هو الذي
سنركز عليه في المبحث التالي كبديل إسلامي لنظام الهيمنة الأمريكية .

(٧٨) - وإذا كانت هذه هي خسائر الفلسطينيين ، فإنها من وجه آخر مكاسب للإسرائيليين ،
ولعل هذا هو السر في أن إسرائيل بذلت ما فى وسعها وقدمت كل جهدها لدفع عجلة الحرب
ضد العراق ، وأن دورها لم يقتصر على مجرد التحريض فقط ، بل قدمت أيضا الخطط
الميدانية التي تصلح للإطاحة بالرئيس صدام حسين ، وذلك فى نوفمبر ٢٠٠١ ، وهي نفس
الخطط الذى قدمتها إسرائيل أيضا عام ١٩٩١ بعد أن قصفت العراق المدن الإسرائيلية عقب
الغزو العراقي للكويت .

(٧٩) - وإن كان تغيير النظام الدولي صعب الارتقاء بعيد المنال ، وذلك لأن تغيير المنظمة
الدولية تحتاج إلي كوارث مدمرة تزلزل أقدام الدول جميعا ، لا فرق فيها بين الدول الصغرى
والدول الكبرى ، وفي هذه الحالة يمكن للدول الكبرى نفسها أن تطالب بتغيير النظام ، أو إسقاط
منظمة الأمم المتحدة

(٨٠) - الأنبياء ، آية رقم ١٠٧ .

المبحث الثالث

الإسلام كنظام عالمي فريد

وأحقيته بالبقاء

اتضح لنا مما سبق أن النظام الدولي الراهن يضرب الشرعية الدولية في مقتل، ويمثل بالنسبة للإسلام والدول الإسلامية كافة، مصدرا للظلم الفادح، والقهر الواضح، والهيمنة المستبدة، كما يتضح لنا أيضا من الأحداث الدولية المعاصرة والماضية، أن الدول العربية والإسلامية قد عانت - ولا زالت تعاني - في ظل هذا النظام من الاستعمار ونهب الثروات، والقضاء على الصحوة الإسلامية، وضياح فلسطين، وتجزئة العالم الإسلامي، وزرع الكيان الصهيوني، ووأد محاولات النهضة، وإشعال الحروب، وضرب أفغانستان، وتدمير دول الخليج، وتدهور مقدرات الأمة، واضطهاد المسلمين في كل مكان، وغير ذلك مما عاناه العالم الإسلامي ولا زال يعانيه حتى اليوم^(٨١).

وفي مقابل هذا النظام الظالم، يزدهر النظام الإسلامي، وأقل ما يوصف به نظام الإسلام أنه " نظام عالمي فريد " في مقابل وصف النظام الدولي الراهن بأنه نظام عالمي جديد، وذلك لأن نظام الإسلام هو القادر على قيادة البشرية قيادة حكيمة عادلة بما قدمه من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية دولية وغير دولية رشيدة، ولا يتسع هنا المقام لعرض ما

(٨١) - الحركة الإسلامية المصرية والنظام الدولي الجديد في ضوء أزمة الخليج، إبراهيم البيومي عاتم، بحث ضمن أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، حتى لا تتشب حرب عربية - عربية أخرى (من دروس حرب الخليج) مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تحرير د.مصطفى كامل السعيد، ص ٢٣.

يتضمنه الإسلام من نظم وأحكام في شتى المجالات، لأنها تحتاج إلى جهود كبيرة ودراسات متعددة، لكنه يكفينا أن نركز على بعض مقومات هذا النظام العالمي الفريد، التي تثبت من ناحية كونه نظاما وكونه عالميا وكونه فريدا، كما تثبت من ناحية أخرى قدرته علي الصمود وأحقيته بالبقاء .

أولا: المقومات الإسلامية لكونه نظاما:

النظام : فعله نظم بمعنى " ألف " ، ونظم الأشياء ألفها وضم بعضها إلي بعض، ونظم اللؤلؤ ونحوه : جعله في سلك ونحوه ، ونظم شعرا : ألف كلاما موزونا مقفى ، ويقال نظم أمره بمعنى أقامه ورتبه ، ويقال تناظمت الأشياء أي تضامت وتلاصقت ، والنظام الخيط ينظم فيه اللؤلؤ وغيره ، والنظام الترتيب والاتساق ، ويقال نظام الأمر قوامه وعماده ، والنظام : الطريقة ويقال مازال علي نظام واحد أي طريقة واحدة ، ويجمع علي نظم وأنظمة ، وهو مجموعة الأوامر والنواهي والإرشادات التي تحدد الطريقة التي يجب اتباعها في تصرف معين ، ومنه النظام الاقتصادي والنظام الإداري (٨٢).

وعلي ذلك فالنظام يتضمن معني الجمع والضم بين الأشياء من ناحية والتنسيق والترتيب والتنسيق بينها من ناحية أخرى، والمتأمل في الإسلام كشرعية وعقيدة يستطيع أن يدرك دون أدنى جهد أن الإسلام نظام كامل، بل بلغ أرقى درجات الكمال والرقي وذلك لما يلي :

(٨٢) - يراجع : مختار الصحاح ، الرازي ، باب الميم فصل النون ، ص ٤٧٤ ، المعجم الوسيط ، معجم اللغة العربية ، مادة نظم ، باب النون ، ص ٩٧٠ ، معجم لغة الفقهاء ، أ.د. محمد زواصي قلعة جي ، ووضع المصطلحات الإنجليزية ا.د. حامد صادق ، ووضع المصطلحات الفرنسية أ.ق.ب. مصطفى سامو ، دار النفائس ، ط الأولى ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ ، ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

١ - لأنه يستوعب في علاجه كافة المجالات :

وذلك لأنه جاء منهاجاً للحياة كلها، فعالج الجانب العقدي وفسر طبيعة الوجود ومكانة الإنسان في هذا الوجود وغايته ، كما عالج النظم التشريعية التي تنبثق من هذا التصور الاعتقادي وتستند عليه وتجعل له صورة واقعية متمثلة في حياة البشر، كالنظام الأخلاقي والأسس التي يقوم عليها ، والنظام السياسي وشكله وخصائصه ، والنظام الاجتماعي وأساسه ومقوماته ، والنظام الاقتصادي وفلسفته وتشكيلاته ، والنظام الدولي ومبادئه وعلاقاته^(٨٣).

ولعل استيعاب الإسلام لكل هذه المجالات وغيره هو المراد من قوله تعالى : "وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ"^(٨٤)، وفي قوله تعالى: "تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ" يقول ابن مسعود : قد بين لنا في هذا القرآن كل علم وكل شيء ، ويقول مجاهد : كل حلال وكل حرام ، وقول ابن مسعود أعم وأشمل فإن القرآن اشتمل علي كل علم نافع من خبر ما سبق وعلم ما سيأتي ، وكل حلال وحرام وما الناس محتاجون إليه في أمر دنياهم ودينهم ومعاشهم ومعادهم^(٨٥).

(٨٣) ولقد احتوي الفقه الإسلامي على ثروة ضخمة من المؤلفات الفقهية في سائر المجالات الإسلامية ، ومن هذه المؤلفات في النظام الاقتصادي كتاب الخراج لأبي يوسف، وكتاب الأموال لأبي عبيد ، وفي النظام الدولي كتاب السير الكبير والسير الصغير للشيباني ، وفي النظام السياسي وافداري كتاب غياث الأمم والتياث الظلم لإمام الحرمين الجويني ، وكتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة ، وقوانين الوزارة للماوردي ، وحسن السلوك الحافظ لدولة الملوك ، للموصللي الشافعي ، وفي نظام الأقليات الدينية ، كتاب أحكام أهل الذمة ، لابن القيم ، وفي النظام الاجتماعي كتب مقدمة ابن خلدون ، وفي النظام العقدي كتاب الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي .

(٨٤) النحل ، آية رقم ٨٩ .

(٨٥) تفسير القرآن العظيم ، الحافظ ابن كثير ، ج ٢ ، ص ٦٠٠ .

٢ - ولأنه يستوعب في كل مجال كافة المسائل :

وكما استوعب الإسلام كل المجالات ، وعالج إلي جانب المجال العقدي كل الجوانب الأخرى ، فإنه في كل مجال أيضا يستوعب كافة المسائل التي تدخل فيه وتنتمي إليه، ويؤلف بينها أيضا عقد منظوم، ويشير لذلك قوله تعالى : " مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ"^(٨٦)، أي القرآن ، ومعناه : ما تركنا شيئا من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن ، إما دلالة مبينة مشروحة ، وإما مجملة يتلقي بيانها من الرسول - صلي الله عليه وسلم - أو من الإجماع أو من القياس ، وبذا يصدق خبر الله بأنه ما فرط في الكتاب من شيء إلا ذكره ، إما تفصيلا وإما تأصيلا^(٨٧).

٣ - ولأنه يجمع في علاجه بين المادة والروح :

ومما يؤكد كون الإسلام نظاما، أنه يجمع في علاجه للحياة بين المادة والروح، والدنيا والآخرة، ولا يرى تناقضا بينهما ، فالعمل للدنيا في الإسلام لا يتنافى مع العمل للآخرة ، كما أن العمل للآخرة لا يمنع من العمل للدنيا، بل عن العمل للآخرة قد يكون في نفس الوقت عمل للدنيا ، والعكس صحيح ، وذلك هو قوله تعالى : " وَلَا تَنْسَ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ"^(٨٨) ، وفي هذا يتمثل اعتدال النظام الإلهي القويم، ذلك النظام الذي يعلق قلب المسلم بالآخرة،

(٨٦) الأنعام ، آية رقم ٢٨ . .

(٨٧) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، مجلد ٣ ، ج ٦ ، ص ٤٢٠ ، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ، الإمام اترازي ، ج ٩ ، ص ٦١٤ . .

(٨٨) القصص ، آية رقم ٧٧ .

ولا يحرمه في نفس الوقت من طيبات هذه الحياة حتى لا يزهد الزهد الذي يهمل به الحياة ويضعفها^(٨٩) .

وفى قوله " وَلَمَّا تَنَسَّ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا " يقول ابن عباس : والجمهور أن المعنى لا تضيع عمرك في ألا تعمل عملا صالحا في دنياك، إذ الآخرة إنما يعمل لها، فنصيب الإنسان عمره وعمله الصالح فيها، وقال الحسن وقتادة: معناه لا تضيع حظك من دنياك في تمتعك بالحلال وطلبك إياه، وقد جمع هذه المعاني ابن عمر في قوله : احرث لدنياك كأنك تعيش أبدا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا^(٩٠) .

ولعله من تمام الجمع بين المادة والروح أو بين العمل للدنيا والعمل للآخرة، الإشارة إلى أن الخسارة لأحدهما قد تؤدي إلى الخسارة للأخرى أيضا، وهذا هو قوله تعالى: " وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا " ^(٩١) .

٤ - ولأنه يجمع في علاجه للمجتمع الإسلامي بين المسلمين وغير المسلمين:

فعلى الرغم من أن الإسلام يقيم مجتمعه على أساس من العقيدة والشريعة الإسلامية إلا أن ذلك لا يعنى أن الإسلام لا يعترف داخل المجتمع الإسلامي بغير المسلمين، كلا بل يعترف بهم ويعطيهم حق المواطنة ويقوم العلاقة بينهم وبين المسلمين على أساس من التسامح والعدل والحق والرحمة والحرية، ولم يفرق بينهم وبين المسلمين في المعاملات العامة، لأن الجميع

(٨٩) حول هذا يراجع سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ج ٥ ص ٢٧١١ .

(٩٠) يراجع : الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، المجلد السابع ج ١٣ ، ص ٣١٤ .

(٩١) الإسراء أية رقم ٧٢ .

سواسية أمام القانون، لا تفضيل ولا محاباة ، حتى في الخصومة بين المسلمين وغير المسلمين^(٩٢)، ولا أدل على ذلك من إباحة الزواج للمسلم من الكتابية، وتحليل الطعام عند أهل الكتاب ، وغير ذلك مما بينه صريح القرآن. ومن الحقوق التي كفلها الإسلام لغير المسلمين " أهل الذمة " في الدولة الإسلامية، الحق في الحماية، سواء كانت هذه الحماية من العدوان الخارجي، أو من العدوان الداخلي، ويدخل ذلك في حديث رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا مَنْ ظَلَمَ مَعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَفَّهَ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَجِيبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^(٩٣) .

وتمتد حماية أهل الذمة^(٩٤) في الدولة الإسلامية أيضا إلي الدماء والنفوس والأموال ، وفي ذلك حديث النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "مَنْ قَتَلَ

(٩٢) ومما يروي في ذلك من أعظم الأمثلة الرائعة ما جاء أن يهوديا شكوا عليا بن أبي طالب للخليفة عمر، فقال عمر لعلي : قم يا أبا الحسن فاجلس بجوار خصمك ، ففعل علي ، وعلي وجهه علامة التأثر ، فلما فصل عمر في القضية قال لعلي : أكرهت يا علي أن تساوي خصمك ؟ قال : لا ، لكنني تألمت لأنك ناديتني بكنيتي ، فلم تسو بيننا ، ومعلوم أن الكنية للتعظيم ، فخشيت أن يظن اليهودي أن العدل ضاع بين المسلمين . يراجع في فقه هذه الواقعة د...إبراهيم سليمان عيسى ، معاملة غير المسلمين في دولة الإسلام ، الكتاب للفائز بالجائزة الولي في مسابقة وقف الفنجري ، دار المنار ط الأولي ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، ص ٨٦ .

(٩٣) سنن أبي داود ، كتاب الخراج والإمارة والقبلى ، حديث رقم ٢٦٥٤ .

(٩٤) مما ينبغي ذكره هنا أن مصطلح أهل الذمة قد أسئ في فهمه في الأوساط المسيحية كثيرا ، واعتبر أنه يعبر عن كون المسيحي في نظر الإسلام إنسانا أو مواطنا من الدرجة الثانية ، ويرجع هذا الفهم الخاطئ إلي أمرين : الأول تعرض اليهود والنصارى أحيانا لتصرفات لا يقرها الدين الإسلامي ، إنما مارسها السلطة السياسية متأثره بمظاهر العداء المتعددة كالروب الصليبية وغيرها ، الثاني : ما قام به بعض المستشرقين والدارسين الغربيين من إسقاط مضمون سئ لهذا

مَعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا^(٩٥)،
وقول علي بن أبي طالب " إنما بذلوا الجزية لتكون دمائهم كدمائنا وأموالهم
كأموالنا "، كما أن لهم الحق في التأمين عند العجز والشيخوخة والفقر لأنهم
من رعية الدولة الإسلامية، ولهم الحق في الحرية سواء كانت الحرية الدينية ،
أو حرية العمل والكسب ومزاولة ما يختارونه من مهنة، ومباشرة ما يرونه
من النشاط الاقتصادي^(٩٦) .

المصطلح لتكوين رأي عام غربي يعادي العرب والمسلمين ويكون مبررا للقوي الاستعمارية
لتقوم بغزو العالم العربي والإسلامي .

لكننا إذا دققنا في هذا المصطلح لوجدنا أنه يعني الرفعة والكرامة ، ولا يعني علي الإطلاق
الدونية ، إذ نقول علي أنفسنا أننا في نعمة الله ، ويقول الأخ لأخيه أنا في ذمتك ، ويقول الرسول
- صلي الله عليه وسلم ت " ويسعي بذمتهم أدناهم " ، وحينما يطلق هذا المصطلح علي أهل
الذمة فإنه يراد به مدلولين ، الأول : كونه ذميا يعني ليس مسلما وأنه ينتمي إلي إطار ثقافي
وعقائدي معين ، الثاني : كونه ذميا يعني أنه مواطن في الدولة الإسلامية لأن المسيحي مواطن
كالمسلم في المجتمع السياسي الإسلامي . يراجع حول هذه للمعاني :

- Muhammad Mahdi Shams Ed-din : Christianity in the Contemporary
Islamic Cultural Concept , P . 34 : 37

بحث مقدم إلي المؤتمر الدولي الذي عقد في روما حول الإسلام وأوروبا في الفترة من ٦
٨ مايو عام ٢٠٠٠ .

**Europe and Islam : Evaluation and perspectives at the dawn of the third
Millennium , Proceedings of an International Conference , Pontifical Gregorian
University - Rome , 6-8 May 2000, Edited by Mahmoud .Salem .Elsheikh ,
University of Florence, 2002, P.34 : 37 ..**

(٩٥) صحيح البخاري ، كتاب الجزية والموعدة ، حديث رقم ٢٩٣٠ .

(٩٦) يراجع في هذه المسألة : ابن القيم - أحكام أهل الذمة ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ،
دار ابن خلدون - دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ١٤١٥-١٩٩٥م، أبو الأعلى
المودودي، حقوق أهل الذمة ، كتاب المختار، نحو طلائع إسلامية واعية ، د.يوسف
القرضاوي، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي ، مكتبة وهبه، ط الثالثة، ١٤١٣/١٩٩٢م، =

ثانيا : المقومات الإسلامية لكونه عالميا :

ومن الحقائق التي تميز الإسلام عن غيره من الديانات السماوية السابقة والنظم الوضعية أيضا، كونه عالميا، وهذه العالمية تستغرق الزمان كله والمكان كله، وذلك لعدم اختصاصه بجنس معين، ولعدم انحصاره في إقليم خاص ، ولأن هدايته تمتد إلى كل الأزمان والأحوال، وذلك يعني أن الدين الإسلامي صالح لكل جنس ولكل جيل ، ولكل زمان ومكان ، أو بمعنى آخر إن الدين الإسلامي هو شريعة الإنسان من حيث هو إنسان ، يقطع النظر عن الفوارق والعوامل العارضة التي لا تدخل في ماهية الإنسان كإنسان، وهو الدين الخالد الذي لا يعتريه نسخ أو زوال ، والذي يفى بجميع مطالب الإنسان المتنوعة والمتجددة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي كل الميادين الأخرى التي يزاول فيها الإنسان بعقله الواسع نشاطه الكامل من كل نوع ، وبدون ذلك لا يتحقق معنى العالمية .

وعلى ذلك فالدين الإسلامي ليس دين جنس تميزه فصيلة الدم ، أو سمة اللون ، أو ظاهرة اللغة ، بل هو دين لا يفرق بين العربي والعجمي والحبشي والرومي، ولا بين الأبيض والأسود والأحمر والأصفر، وليس الإسلام إلا ذلك (٩٧) .

وما تجدر ملاحظته هو أن قضية العالمية للإسلام كانت قضية مبدئية، لم تمر بتدرج تشريعي أو ترتيب زمني، وإنما أثبتتها القرآن الكريم من أولا

د. إبراهيم سليمان عيسى ، معاملة غير المسلمين في دولة الإسلام ، الكتاب الفائز بالجائزة الأولى في مسابقة وقف الفنجري لعام ١٩٩٣ ، ط الأولى ١٤١٤/١٩٩٤م ، دار المنار.

(٩٧) فضيلة الشيخ عطية صقر ، الدين العالمي ومنيح الدعوة إليه ، مجمع البحوث الإسلامية ، الكتاب الحادي عشر ، المحرم ١٣٩٠هـ - مارس ١٩٧٠ م ، ص ٩ ، وأيضا الشيخ محمود شلتوت ، الإسلام عقيدة وشريعة، ص ٤٣٣ .

لحظات نزوله، ومن أوائل ما نزل من الوحي من القرآن قوله تعالى: " إن هو إلا ذكر للعالمين"^(٩٨)، وقوله تعالى: "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون"^(٩٩)، وقوله تعالى: "قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو"^(١٠٠)، ولم يكتفي المولى سبحانه بهذا البيان النظري، بل شاءت حكمته أيضا أن يقرن ذلك بالبيان العملي أيضا ومن أول لحظات الإسلام كذلك، فلقد دخل فيه " بلال " رمزا للحبشة، ودخل فيه " صهيب " رمزا للروم، ودخل فيه " سلمان " رمزا للفرس، ليستقر في أذهان الناس منذ ظهوره أنه دين عالمي، يشمل الأجناس كلها، واللغات كلها، والألوان كلها، وذلك قبل الفتح الإسلامي بكثير.

ونقوم عالمية الإسلام علي بعض المقومات النقلية " نصوص القرآن والسنة " وبعض المقومات الذاتية التي تعتمد على فهم الإسلام وتحليل نصوصه وتلمس النواحي المشرقة في مبادئه، وتوضيح هذه المقومات فيما يلي :

أولا : المقومات النقلية :

لقد تضمن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة كثيرا من النصوص التي تدعم هذه القضية وتعد من مقوماتها، ونبين ذلك فيما يلي:

(٩٨) التكويد آية رقم ٢٧ .

(٩٩) سبا ، آية رقم ٢٨ .

(١٠٠) الأعراف آية رقم ١٥٨ .

أ - من القرآن الكريم

لقد دل على عالمية الإسلام آيات كثيرة منها :

- ١ - قوله تعالى: " وما هو إلا ذكر للعالمين " (١٠١) ، وقوله تعالى: " إن هو إلا ذكر للعالمين " (١٠٢) ، وقوله تعالى: " قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا " (١٠٣) ، وقوله تعالى: " تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا " (١٠٤) ، وقوله تعالى: " وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا " (١٠٥) ، وقوله تعالى: " وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ " (١٠٦) ، وقوله تعالى: " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " (١٠٧) ، وقوله تعالى: " إن هو إلا ذكر وقرآن مبين، لينذر من كان حيا .. " (١٠٨) .

(١٠١) القلم ، آية رقم ٥٢ .

(١٠٢) التكوير ، آية رقم ٢٧

(١٠٣) الأعراف ، آية رقم ١٥٨ .

(١٠٤) الفرقان ، آية رقم ١ .

(١٠٥) سبأ ، آية رقم ٢٨ ، والآية تعنى : أى وما أرسلناك يا محمد للعرب خاصة وإنما أرسلناك لجميع الخلق ، مبشرا للمؤمنين بجنات النعيم ، ومنذرا للكافرين من عذاب الجحيم.صفوة التفاسير ، محمد على الصابوني ، طبع على نفقة السيد حسن الشربتلى ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ج١٣ ، ص ١٤ .

(١٠٦) الأنعام ، آية رقم ١٩ ، أى وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به يا أهل مكة وأنذر كل من بلغه القرآن من العرب والعجم إلى يوم القيامة.صفوة التفاسير ، للصابوني ، ج ، ص ٦٢ ..

(١٠٧) الأنبياء ، آية رقم ١٠٧ .

(١٠٨) يس ، آية رقم ٦٩ ، ٧٠ .

ب - من السنة المطهرة :

بالإضافة إلى نصوص القرآن السابقة ، فقد دلت على عالمية الإسلام أيضا

نصوص كثيرة من السنة المطهرة ، نقدم منها ما يلي :

١ - ما رواه الإمام البخارى - رضي الله عنه - فى باب التيمم ، أن النبى

- صلى الله عليه وسلم - قال وهو يبين مكانته عند ربه : " أعطيت خمسا لم

يعطهن أحد من الأنبياء قبلى منها : وكان النبى يبعث إلى قومه

خاصة وبعثت إلى الناس عامة " (١٠٩) .

٢ - ما رواه الإمام مسلم فى صحيحه ، أن النبى - صلى الله عليه وسلم -

قال مبينا عالمية الدين الإسلامى ، وضرورة التزام الناس جميعا به " والذى

نفس محمد بيده ، لا يسمع بى أحد من هذه الأمة: يهودى ولا نصرانى ، ثم

يموت ، ولم يؤمن بالذى أرسلت به إلا كان من أصحاب النار " (١١٠) .

٣ - ما جاء فى كتاب الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى كسرى بن

هرمز ملك فارس ، ومن بين ما ورد " ... أدعوك بدعاء الله ، فإننى أنا

رسول الله إلى الناس كافة ، لأنذر من كان حيا ويحق القول على

الكافرين .. " (١١١) .

٤ - وفى تاريخ الطبرى .. أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج

على أصحابه ذات غداة فقال لهم : إني بعثت رحمة وكافة ، فأدوا عنى

(١٠٩) فتح البارى بشرح صحيح البخارى، كتاب التيمم، الباب الأول، حديث رقم ٣٣٥ ج ١،

ص ٤٣٥، ٤٣٦

(١١٠) صحيح مسلم بشرح النووي ، المجلد الأول ج ٢ ، كتاب الإيمان ، ص ١٨٦ .

(١١١) (البداية والنهاية ، الإمام ابن كثير ، ط الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م ، مكتبة المعارف،

بيروت - لبنان ، ج ٤ ، ص ٢٦٩ .

يرحمكم الله، ولا تختلفوا على اختلاف الحواريين على عيسى بن مريم ،
 قالوا : يا رسول الله، وكيف كان اختلافهم ؟ قال : دعا إلى مثل ما دعوتكم
 إليه ، فأما من قرب به فأحب وأسلم ، وأما من بعد به فكره وأبى" (١١٢)

٥ - ما جاء فى قصة الخندق حين ضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم
 - الصخرة وكبر، وبشر بفتح اليمن والشام وفارس، ثم قال لسلمان
 الفارسي: هذه فتوح يفتحها الله بعدى يا سلمان ، لتفتحن الشام ، ويهرب هرقل
 إلى أقصى مملكته، وتظهرون على الشام فلا ينازعكم أحد، وليفتحن هذا
 المشرق، ويقتل كسرى فلا يكون كسرى بعده .قال سلمان: فكل ذلك قد
 رأيت، وقال أبو هريرة : فيما رواه ابن إسحاق حين فتحت هذه الأمصار
 زمان عمر، وزمان عثمان ومن بعده : افتحوا ما بدا لكم فالذى نفس أبى
 هريرة بيده ما فتحت من مدينة ، ولا تفتحنها إلى يوم القيامة إلا وقد أعطى
 الله محمدا مفاتيحها قبل ذلك" (١١٣)

ثانيا : المقومات الذاتية :

إلى جانب المقومات النقلية التى تشير إشارة واضحة إلى عالمية
 الإسلام ، فإن الإسلام يحمل فى ذاته الدليل على عالميته ، والمدقق فى
 شرائعه وأحكامه يدرك مقومات العالمية الأساسية الموجودة فيه بسهولة
 ويسر، إذ هو دين الحق والقوة ، ودين العلم والعمل ، ودين الشمول
 والتوازن، والجهاد والاجتهاد ، إنه الدين الذى يؤكد الكرامة للفرد والترابط فى

(١١٢) تاريخ الطبرى ، لابن جرير الطبرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط الأولى
 ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ ، ج ٢ ، ص ١٢٨ .

(١١٣) سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد ، لمحمد بن يوسف الصالحى تحقيق إبراهيم
 السزى ، وعبد الكريم العزباوى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ج ٤ ، ص ٥١٨ : ٥٢٠ ، تاريخ
 الطبرى ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

الأسرة، والتكافل في المجتمع، والعدالة في التوزيع، والشورى في الحكم،
والحقوق للجميع، إنه الدين الذي يقوم على العدل ولو كان لصالح أعدائه " ولا
يجرمنكم شأن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله" (١١٤).

ولا يتسع المقام هنا للحديث عن كل شرائع الإسلام القويمة وأحكامه
العظيمة التي تؤدله للعالمية، ولذا نكتفي بذكر ما نراد من المقومات الأساسية
والأدلة الذاتية لعالمية الإسلام ، ومن هذه المقومات ما يلي :

١ - قيام الإسلام على الفطرة :

إن مما يؤهل الإسلام لأن يكون عالميا هو قيامه على الفطرة التي
فطر الله الناس جميعا عليها ، وقيامه على هذه الفطرة تعني أن تكاليفه لا
تكون مصطدمة معيا ، أو مهملة لمقتضياتها المادية والروحية، كما تعني
أيضا أن أحكامه يراعى فيها طبيعة النفس وحاجات الجسم ومتطلبات العقل ،
ويراعى في الدعوة أساليب الترغيب والترهيب ، واستعمال وسائل الإيضاح ،
وعوامل التشويق ، وترويض النفس بالصبر على البلاء والشكر على الرخاء،
ومراعاة حكم البيئة وعوامل الوراثة .. كل ذلك يجعل الإسلام ملائما لجميع
الأجناس البشرية، لأن الفطرة الأصيلة فيها واحدة (١١٥).

ومما يدل على أن الإسلام هو دين الفطرة :

— قول الله تعالى : " فأقم وجهك للدين حنيفا ، فطرة الله التي فطر الناس
عليها، لا تبدل لخلق الله ذلك الدين القيم ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون" (١١٦)

(١١٤) المائدة ، آية رقم ٨ .

(١١٥) في معنى ذلك يراجع الشيخ عطية صقر . الدين العالمي ومنهج الدعوة إليه، ص ٢٦ ، ٢٧

(١١٦) الروم ، آية رقم ٣٠، والمراد بقوله تعالى " فطرة الله التي فطر الناس عليها " أن هذا
الدين الذي أمر بالاستقامة عليه هو خلق الله التي خلق الناس عليها وهو فطرة التوحيد . يراجع

صفوة التفسير ، محمد علي الصابوني ، ج ١٢ ، ص ١٣

— وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِبَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ (فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) الْآيَةَ " (١١٧) .

— وما روى عن عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم في خطبته " أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُم مَّا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمُ عَنْ دِينِهِمْ وَحَرَمَتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّتْ لَهُمْ وَأَمَرْتَهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا " (١١٨) .

٢ — احترام الإسلام للعقل والعلم :

ومن أهم مقومات العالمية في الإسلام أيضا أنه يحترم العقل إلى حد بعيد ، لدرجة أنه لا توجد حقيقة دينية مخالفة لحقيقة عقلية ، ولا يوجد نص في القرآن والسنة يتعارض في حقيقته مع حكم العقل ، وإذا كان هناك تعارض فهو في الظاهر فقط .

ومما يدل على احترامه للعقل دعوة القرآن الكريم إلى النظر والتدبر والاعتبار في قوله تعالى: " أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما

(١١٧) صحيح البخاري ، تقديم فضيلة الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار الجيل بيروت ، المجلد الأول ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ، ج ٢ ، ص ١١٨

(١١٨) صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الريان للتراث ، ط الأولى ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م المجلد السادس ، ج ١٧ ، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار ، ص ١٩٧ ، ١٩٨

خلق الله من شئ^(١١٩) ، وقوله تعالى: " فاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ " ^(١٢٠) ،
وقوله تعالى: " وفي الأرض آيات للموقنين ، وفي أنفسكم أفلا تبصرون " ^(١٢١) .

وبناء على ذلك فإننا في مجال احترام العقل والطم لا نجد ديناً أو
مذهباً يداني الإسلام في هذا الميدان ، خاصة وأنه دين يحكم إلى الحقائق لا
إلى الأوهام ، ويوجه المؤمن به إلى الإيمان بالعلم ، واحترام العقل والإدانة
للبرهان ، ورفض الخرافة وعدم اتباع الظن ، كما يعلمه التفكير قبل أم يحكم ،
والتعلم قبل أن يعلم ، والاستدلال قبل أن يعتقد والتخطيط قبل أن ينفذ ^(١٢٢) ،
وقد وضع نصب عينيه قول الله تعالى دائماً: " نبئوني بعلم إن كنتم
صادقين " ^(١٢٣) وقوله تعالى: " قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا " ^(١٢٤)
وقوله تعالى: " قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون " ^(١٢٥) .

٣ - إخراج هذه الأمة لدليل على عالمية رسالتها :

إن الله عز وجل لما جعل بعثة الرسول - صلى الله عليه وسلم - هي
البعثة الأخيرة والخالدة ، والبعثة العالمية ، بعث معه أمة ودفعها إلى الظهور

(١١٩) الأعراف ، آية رقم ١٨٥ .

(١٢٠) الحشر ، آية رقم ٢ .

(١٢١) الذاريات ، آية رقم ٢٠ ، ٢١ .

(١٢٢) يرجع بتصريف ديوسف القرضاوى ، جيل النصر المنشود ، مكتبة وهبة ، ط الثانية ،
ص ٢٣ .

(١٢٣) الأنعام ، آية رقم ١٤٣ .

(١٢٤) الأنعام آية رقم ١٤٨ .

(١٢٥) الزمر ، آية رقم ٩ .

دفعنا ، وأخرجها إخراجا ، لحمل الدعوة من بعده إلى العالمين وهذا هو قول الله تعالى : " كنتم خير أمة أخرجت للناس" (١٢٦) ، وكلمة "أخرجت للناس" كلمة تصور حركة خفية المسرى ، لطيفة الدبيب، تخرج على مسرح الوجود أمة، أمة ذات شأن خاص، ومقام خاص (١٢٧).

وعلى هذا فالأمة الإسلامية ليست حشائش طفيلية، تنبت بنفسها ثم تنمو ثم تموت، لا إنما كان وجودها إخراجا من الله .فهي ما خرجت لكنها أخرجت ، وشتان بين الخروج وبين الإخراج (١٢٨) ، ويدرك هذا المعنى الصحابي الجليل أبو هريرة فيقول: "نحن خير الناس للناس نسوقهم بالسلاسل" (١٢٩) كما يدرك هذا المعنى أيضا سيدنا ربيع بن عامر الذي اختاره سعد بن أبي وقاص من جيشه ليجيب على سؤال رستم قائد جيش الفرس والذي كان يلي الإمبراطور " كسرى " ، ولما قال له رستم : ما الذي جاء بكم ؟ تقدم له ربيع بثقة واعتزاز وتلتقى عنده القوة الإيمانية مع القوة البيانية ، وهو يعلم أن هذا الرجل قد استعبد الناس ، وأن أمته قد استعبدت الأمم، كما يعلم أيضا أن عبادة الإنسان للإنسان أكثر من عبادة الإنسان للأوثان ، فيجيبه قائلا: " الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها ... " (١٣٠).

(١٢٦) آل عمران ، آية رقم ١١٠ .

(١٢٧) في ظلال القرآن ، سيد قطب ، ج ١ ، ص ٤٤٧ .

(١٢٨) أبو الحسن الندوي ، حاجة العصر ومسئولية الأمة ، مجلة الأمة ، السنة الخامسة، عدد ٥٦ ، شعبان ١٤٠٥هـ - أبريل ١٩٨٥ ، ص ٢٠ .

(١٢٩) تفسير القرطبي ، ج ٢ ، ص ١٤١٢ .

(١٣٠) حول دروس هذه الواقعة يراجع: أبو الحسن الندوي، حاجة العصر ومسئولية الأمة، ص ٢٠ : ٢٣ .

ثالثًا : المقومات الإسلامية لكونه فريدا :

وبالإضافة إلي أن الإسلام نظام عالمي جاء للعالم أجمع وللدنيا بأسرها، فهو أيضا نظام فريد متميز ، وتتوافر له مقومات كثيرة للتفرد والتميز علي غيره من سائر الأنظمة الوضعية أو البشرية ، ونوجز جوانب التفرد والتميز للنظام الإسلامي فيما يلي :

١ - أنه نظام رباني :

حيث يتفرد النظام الإسلامي بكونه نظاما ربانيا، وهذا يعني أنه منهج نزل من الله وحده، عن طريق الوحي إلي رسوله - صلي الله عليه وسلم - ، فلا يرجع إلي إرادة فرد أو حزب أو شعب أو دولة ولا حتي إلي مجتمع دولي، وإنما يرجع إلي الله وحده، هو الذي أنزله وهو الذي شرعه ، وتشير إلي ذلك آيات كثيرة من القرآن الكريم ، منها قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا " (١٣١)، وقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ " (١٣٢) وقوله تعالى : " وَتَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِّلْمُسْلِمِينَ " (١٣٣)، وقوله تعالى : " كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ " (١٣٤) ، ولا يقتصر هذا الجانب من التفرد علي ناحية المصدر فقط ،

(١٣١) النساء ، آية رقم ١٧٤ .

(١٣٢) يونس ، آية رقم ٥٧ .

(١٣٣) النحل ، آية رقم ٨٩ .

(١٣٤) إبراهيم ، آية رقم ١ .

بل تمتد ربانية النظام الإسلامي إلي مقصده وغايته ، حيث يجب أن تكون هذه الغاية هي مرضاة الله رب العالمين أيضا ، وهذا هو قوله تعالى : " قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (١٣٥) .

وتقتضي الربانية التي يتفرد بها النظام الإسلامي العظيم ، العصمة من التناقض والاختلاف ، وهو قوله تعالى : " أَقْلًا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا " (١٣٦) ، والبراءة من التحيز والهوى ، وهو قوله تعالى : " ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ " (١٣٧) والتحرر من العبودية والانقياد لغير الله تعالى ، ويفهم ذلك من قوله تعالى : " اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَنَا إِلَهٌ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ " (١٣٨) .

٢ - أنه نظام إنساني :

وكما أن المنهج الإسلامي باني المصدر والغاية، فهو أيضا إنساني باعتبار أن الإنسان هو الذي يتلقاه ويستنبط منه ، ويجتهد في فهم تعاليمه ، ويحوّله إلي واقع تطبيقي ملموس، كما أن الهدف من هذا المنهج أيضا هو

(١٣٥) الأنعام ، آية رقم ١٦٢ .

(١٣٦) النساء ، آية رقم ٨٢ .

(١٣٧) الجاثية ، آية رقم ١٨ .

(١٣٨) التوبة ، آية رقم ٣١ .

سعادة الإنسان في الدنيا ، وفوزه بالنعيم المقيم في الآخرة ، ومن هنا لا نتناهي
الربانية والإنسانية في المنهج الإسلامي^(١٣٩).

وفوق أن الجانب الإنساني من أبرز اهتمامات الإسلام ، لدرجة إمكانية
وصف القرآن الكريم وهو كتاب الله تعالى الذي يحوي التشريعات
والتوجيهات بأنه هو كتاب الإنسان ، لأن حديثه كله إما إلى الإنسان وإما عن
الإنسان، وأن الجانب الإنساني وجد عناية فائقة في المنهج الإسلامي كله بما
يحويه من عقائد وعبادات وتوجيهات وأخلاق، فإن الإسلام يركز أيضا علي
مظاهر التكريم الإلهي للإنسان، وعلي تقدير حقوق الإنسان قبل أن تسمع أذن
الدنيا مصطلح حقوق الإنسان .

وزيادة علي هذا كله فإن الإسلام قد أرسى بعض مبادئ الإنسانية،
ووضح الصورة العملية لتطبيقها ، وربطها بعقائده وشعائره وأدابه ربطا
محكما ، بحيث لا تظل مجرد أمنية تهفو عليها النفوس ، أو فكرة مثالية
تتخيلها بعض الرؤوس ، ومن أهم هذه المبادئ مبدأ الإخاء الإنساني ، هذا
المبدأ الذي قرره الإسلام بناء علي أن البشر جميعا أبناء رجل واحد وأم
واحدة ، وهذا وقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ
وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي
تَتَّسَعُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا " ^(١٤٠) ، ومبدأ المساواة
الإنسانية ، هذا المبدأ الذي أقامه الإسلام علي أساس أن الإسلام يحترم

(١٣٩) يراجع في ذلك فضلة د. يوسف القرضاوي ، الخصائص العامة للإسلام مكتبة ودية ، ط
الرابعة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ص ٥٠ وما بعدها ، وأيضا ياسر شبانه ، النظام الدولي الجديد بين
الواقع الحالي والتصور الإسلامي ، دار السلام ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ص ٤٩٨ .

(١٤٠) آية رقم ١ .

الإنسان ويكرمه من حيث هو إنسان فقط ، من غير تفرقة بين لون ولون ، أو سلالة وسلالة ، أو جنس و جنس ، مسقطا كل أنواع التفرقة القبلية والعنصرية والقومية واللونية ، وذلك هو قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ " (١٤١) .

وبناء على هذه المبادئ الإنسانية العظيمة اعتبر الإسلام أن الاعتداء على نفس أي إنسان يعد اعتداء على الإنسانية جميعا ، وأن إنقاذ أي نفس أيضا يعد إنقاذا للبشرية جميعا ، وهذا هو قوله تعالى : " مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَثَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ " (١٤٢) .

ولعل مراعاة هذا الجانب الإنساني في النظام الإسلامي يثبت له التفرد ، هذا في الوقت الذي عجزت فيه المدنية الحديثة رقم ضجيجها الهائل حول مبدأ المساواة الإنسانية، عن الوصول إلي هذا المبدأ ، فلا تزال الفروق قائمة في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص أبسط الحقوق على أساس اللون

(١٤١) الحجرات ، آية رقم ١٣ .

(١٤٢) المائدة آية رقم ٣٢ ، ويراجع حول عنصر الإنسانية في الإسلام : يراجع في ذلك فضلة د. يوسف القرضاوي ، الخصائص العامة للإسلام مكتبة وهبة ، ط الرابعة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م وخاصة ص ٥٩ ، ٨٢ وما بعدها ، وأيضا ياسر شبانه ، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي ، دار السلام ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م وخاصة ص ٥١٨ ، ما بعدها .

والجنس ، فصاحب البشرة البيضاء اسمي منزلة من صاحب البشرة السوداء ،
ولا مساواة بينهما في الحقوق الأدمية وأمام القانون (١٤٢)

٣ - أنه نظام واقعي :

ويتفرد النظام الإسلامي أيضا من حيث كونه نظاما واقعيًا ، بمعنى أنه
يراعي واقع الكون ، من حيث هو حقيقة واقعة ووجود مشاهد ، وبدل علي
وجود الله الذي خلق كل شيء فقدره تقديرا ، وبراغي واقع الحياة من حيث هي
مرحلة حافلة بالخير والشر ، وبراغي واقع الإنسان من حيث هو مخلوق
مزدوج الطبيعة، فهو نفخة من روح الله في غلاف من الطين ، ففيه العنصر
السمائي والعنصر الأرضي ، ومن حيث هو ذكر أو أنثى لكل منهما تكوينه
ونزعاته ووظيفته ، ومن حيث هو عضو في مجتمع ، لا يستطيع أن يعيش
وحده ، ولا أن يفني تماما في المجتمع ، ولهذا تصطرع في نفسه عوامل
الأنانية والغيرة ، ولذا فغن الإسلام يراعي واقع الكون واقع الحياة وواقع
الإنسان ، وهذا نابغ من صفتي الربانية والإنسانية، فما دام أن التشريع
الإسلامي نزل من عند الله تعالى ، وأن الله هو خالق الإنسان ، فهو وحده
القادري علي بيان ما يحتاجه الإنسان ، وعلي تقديم المنهج المناسب له ، وهذا
هو قوله تعالى : " أَلَمْ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ " (١٤٤)

وتتجلى واقعية النظام الإسلامي في كل مجالات الحياة ، ومنها الجانب
السياسي، حيث ترك الإسلام للناس أن يحددوا لأنفسهم الشكل الذي يقوم عليه
نظام الحكم ، من نظام ملكي أو رئاسي أو برلماني ، بما يتوافق مع واقعهم ،

(١٤٢) ياسر شبانه، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي ، دار السلام ط
الأولي ١٤١٨هـ - ١٩٩٨هـ ص ٥٤٦ وما بعدها .

(١٤٤) الملك ، آية رقم ١٤ . .

وحالهم ومدى نضجهم السياسي والحضاري، المهم في نظر الإسلام أن تكون العدالة والشوري وحقوق الإنسان مكفولة في هذا النظام .

ولعله من دلائل الواقعية في النظام الإسلامي ، ما يحويه هذا النظام من التيسير ورفع الحرج ومراعاة سنة التدرج والنزول عن الأمثل الأعلى إلي الواقع الأدنى للضرورة ، وذلك كله مراعاة للواقع الإنساني ، فأما التيسير في النظام الإسلامي فواضح من كون الإسلام جاء عاما لكل الناس في كل مكان وفي كل زمان ، وإن نظاما يتسم بهذا التعميم وهذه السعة لا بد أن يتجه إلي التيسير والتخفيف ليسع لكل الناس وإن اختلف بهم المكان والزمان والحال ، وهذا هو قوله تعالى : " يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَنَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ " (١٤٥) ، وأما مراعاة سنة التدرج فهي قائمة وواضحة في معظم أحكامه كتشريع الصلاة وتحريم الخمر وغيرها ، وأما النزول عن المثل الأعلى إلي الواقع الأدنى مراعاة لحال الناس وواقعهم ، فذلك مثل واجب عزل ولي المر الفاجر الجائر ، فإن الفقهاء قد أجازوا الإبقاء عليه إذا كان خلعه سيؤدي إلي فتنة أكبر ، ارتكابا لأخف الضررين ، وتقويتا لأدنى المصلحتين (١٤٦) .

٤ - أنه نظام متوازن :

ومن أبرز ما يتفرد به النظام الإسلامي أيضا ، أنه نظام متوازن ، بمعنى أنه يعادل بين الأطراف المتقابلة ، بحيث لا يطغي أحدهما علي الآخر ، ومن مظاهر هذا التوازن ، التوازن بين الروحية والمادية ، لأنه لا يغالي في

(١٤٥) البقرة ، آية رقم ١٨٥ .

(١٤٦) فضلة د. يوسف القرضاوي ، الخصائص العامة للإسلام مكتبة وهبة ، ط الرابعة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م ص ١٦٨ ، ياسر شبانه ، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي ، دار السلام ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ هـ ص ٥٦٨ وما بعدها .

الجانب المادي في الحياة دون التفات للجوانب الأخرى كالذين قالوا : " إن هي إِبَّأ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ" (١٤٧) ، كما لا يغالي في الجانب الروحي بحيث يتفرغ المرء للعبادة ، فيزهد ولا يعمل ، ويتبطل فلا يتزوج ، ويتعبد فلا يفتر ، وإنما يقف ويوازن بين الأمرين في مثل قوله تعالى : " وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَوَدَّ أَنْ تَبْغِيَ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ" (١٤٨) ، والتوازن بين الفردية والجماعية ، والتي تتوازن من خلالها حرية الفرد ومصصلحة المجتمع وتتكافأ فيها الحقوق والواجبات ، وتتوزع فيها المغانم والتعبات بالقسطاس المستقيم ، وتطبيقا لهذا التوازن الذي يراعي من خلاله مصلحة الفرد ومصصلحة الجماعة ، تقيده لحق الحرية الذي يعطي للفرد بعدم الإضرار ببقية أفراد المجتمع أو المساس بعقائدهم وأخلاقياتهم ومثلهم العليا ، وحق التملك الذي أقره للفرد ، ولكن قيده بتحري الحلال في الكسب والإنفاق وأداء الحقوق المالية التي فرضها الشارح حماية للمجتمع ، وحق الحياة وصيانة الدماء التي قررها للفرد ، لكنه إذا اعتدى علي فرد آخر أو لي أمن واستقرار المجتمع فقدت هذه الحياة مالها من عصمة ، وإذا وقع الاعتداء علي الدولة الإسلامية واقتضى ذلك بذل النفس في سبيلها ، وجب علي المسلم أن يبذلها وهو قرير العين معتقدا أن الموت هنا هو عين الحياة (١٤٩) .

(١٤٧) الأنعام ٢٩ .

(١٤٨) القصص ، آية رقم ٧٧ .

(١٤٩) فضلة د. يوسف القرضاوي ، الخصائص العامة للإسلام مكتبة وعية ، ط الرابعة ١٤٠٩

هـ - ١٩٨٩م ص ١٣٥ وما بعدها .

٥ - أنه نظام شامل :

ومما يتفرد به النظام الإسلامي أيضا أنه نظام شامل، ويستوعب شموله الأزمان كلها ، لأنه نظام قدر الله له الخلود والبقاء حتى يطوي بساط هذا العالم وإلي أن تقوم الساعة، إذ ليس بعد الإسلام شريعة ولا بعد القرآن كتاب ولا بعد محمد - صلي الله عليه وسلم - نبي ، وكما أن هذا النظام غير محدد بعصر ولا جيل فهو كذلك غير محدد بمكان ولا بأمة ولا بشعب ولا بطبقة ، وفوق هذا فإنه يعد نظاما للإنسان في كل مجالات الحياة ، وفي كل ميادين النشاط البشري ، ولا يوجد جانب من جانب الحياة إلا وله فيه تنظيم ولا توجد قضية إلا وله فيها رأى وحكم.

٦ - أنه نظام يجمع بين الثبات والمرونة :

وإن من أروع ما يميز النظام الإسلامي أيضا أنه يجمع بين الثبات والمرونة أو الثبات والتطور ، ففيه الثبات على الأهداف والغايات ، والمرونة فى الوسائل والأساليب ، أو الثبات على الكليات والأصول ، والمرونة فى الفروع والجزئيات ، أو الثبات على القيم الدينية والأخلاقية ، والمرونة فى الشؤون الدنيوية والعلمية ، ومن أهم مظاهر الجمع بين الثبات والتطور فى الإسلام ، تشريع الشورى فى المجتمع الإسلامى ، فالشورى نفسها تشريع ثابت لا يجوز لحاكم أن يعدل عنه لقوله تعالى: " وأمرهم شورى بينهم " (١٥٠) ولكن تحديد شكل الشورى وكيفية تطبيقها أمر مرن يمكن أن يتغير بتغير الزمان والمكان.

وبهذه الجوانب العظيمة التي يتفرد بها الإسلام علي غيره من النظم الأخرى، يثبت للإسلام أحقيته بالصمود والبقاء، ويثق بذلك كل مسلم ويؤمن

(١٥٠) الشورى ، آية رقم ٣٨ .

به، ولا بد يوماً أن يأخذ الإسلام مكانه، ولا بد يوماً أن تَعْلُو للإسلام كلمته، وهذه هي سنة الله الكونية عندما يلتقي الحق والباطل والغيث والسمين ، وهذا هو قوله تعالى : " كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ" (١٥١)، وقوله تعالى: " بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ" (١٥٢).

(١٥١) الرعد ، آية رقم ١٧ .

(١٥٢) الأنبياء ، آية رقم ١٨ .

الخاتمة

وبمراجعة النظامين السابقين - نظام الهيمنة الأمريكية والنظام الإسلامي - يتضح لنا أن لكل منهما خصائص معينة وأهداف محددة، تجعل كل واحد منهما يختلف عن الآخر اختلافاً كلياً ومما تقدم يتبين أن أهم خصائص كل منهما تكمن فيما يلي :

خصائص النظام الإسلامي :

وحيث أن الإسلام كل لا يتجزأ فإن خصائص النظام الإسلامي تستقي بصفة عامة من خصائص الإسلام ، وبنين هذه الخصائص فيما يلي :

- النظام الإسلامي نظام رباني :

فالنظام الإسلامي نظام رباني لأنه يجعل غاية الإنسان وهدفه ، ومنتهى أمله وسعيه في الحياة هو حسن الصلة بالله تعالى والحصول على مرضاته " وأن إلى ربك المنتهى " (١٥٢) ، كما أنه نظام رباني لأن عقيدته وشريعته وأخلاقه وكل نظمه مستفادة من الوحي الإلهي، فهو الذي وضع أصولها وحدد أساسياتها "اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء " (١٥٤) .

- النظام الإسلامي نظام واقعي :

وواقعية الإسلام تعني أنه نظام يراعى في تشريعاته وتوجيهاته واقع الكون ، وواقع الحياة ، وواقع الإنسان بكل ظروفه وملابساته ، لأن الذي يشرع للإنسان ويوجهه هو الذي خلق الكون والحياة ، وهو الذي خلق

(١٥٢) النجم ، آية رقم ٤٢ .

(١٥٤) الأعراف ، آية رقم ٣ .

الإنسان، فهو أعلم بما يصلحه وما يفسده ، وما يرقى به إلى درجة الملاك ، وما يهبط به إلى حضيض البهائم ، وذلك هو قوله تعالى: " ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير" (١٥٥) .

— النظام الإسلامي نظام متوازن :

وتوازن الإسلام يعنى وسطيته التي تقي الإسلام من الإفراط والتفريط والغلو والتقصير، فهو منهج الاعتدال والتوازن، سواء في الاعتقاد والتصوير، أوفي التعبد والتسك، أو الأخلاق والآداب ، أوفى التشريع والنظام " وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا" (١٥٦) .

— النظام الإسلامي نظام شامل :

فالنظام الإسلامي نظام لكل الأزمنة والأجيال ، فهو غير محدد بعصر ولا جيل، ولا بمكان ولا بأمة ، ولا بشعب ولا بطبقة ، لأنه نظام يخاطب كل الأمم وكل الأجناس وكل الشعوب، وكل الطبقات " تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا " (١٥٧) ، كما أنه نظام وضح كل مجالات الحياة ، من عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاق وغير ذلك من جوانب الحياة المختلفة " مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ " (١٥٨) .

(١٥٥) الملك ، آية رقم ١٤ .

(١٥٦) البقرة ، آية رقم ١٤٣ .

(١٥٧) الفرقان ، آية رقم ١ .

(١٥٨) الأنعام ، آية رقم ٣٨ .

وفى مقابل هذه الخصائص العظيمة ، نجد أن النظام الوضعى "نظام الهيمنة الأمريكية " وإن زعم المروجون له أنه سيحقق الاستقرار والأمن والشرعية والعدل، إلا أن الواقع الأليم أثبت عكس ذلك تماما، ونستطيع أن نبين بعض ملامحه فى الأمور التالية :

— نظام الهيمنة الأمريكية نظام مادى :

بمعنى أنه لا يضع اعتبارا لغير المادة ، وعبادة القوة ، فالمحرك الأساسى له هو الاقتصاد والمصالح والمنافع الدنيوية ، ولا مجال فيه لقيم الأخلاق ولا مبادئ الأديان السماوية الصحيحة ، ولا شك أن هذا النظام لا يتفق ومصالح الشعوب الإسلامية التى تختلف فى عقيدتها وقيمها اختلافا جوهريا مع الغرب الصليبي الذى يقود النظام العالمى.

— نظام الهيمنة الأمريكية غير محايد:

وذلك لأن نظام الهيمنة الأمريكية يخطط لصالح الصهيونية العالمية وإسرائيل على حساب مصالح المسلمين ، ولا أدل على ذلك من أن الولايات المتحدة الأمريكية قائدة هذا النظام هى التى تمد إسرائيل بأحدث الأسلحة، وبسيل من الأموال لم ينقطع، وتنسى بقية الدول المجاورة ، لتكون إسرائيل وحدها هى الدولة القوية فى المنطقة^(١٥٩).

— نظام الهيمنة الأمريكية نظام غير عادل :

وذلك لأن موقفه من سائر المشكلات الدولية متغير ، ولا يسلك معيارا واحدا فى حل هذه المشاكل ، فبينما نجده يقف مع الشرعية الدولية فى أزمة

(١٥٩) يراجع حول تنوع الصيانة بنفوذ قوي فى الولايات المتحدة الأمريكية ، روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية ، تقديم الأستاذ محمد حسنين هيكل ، دار الشروق ص ٢٥٥ وما بعدها .

الخليج الثانية ويرد الحق إلى نصابه — لأن في ذلك مصلحته — نجده أيضا ضد هذه الشرعية الدولية في مشكلة فلسطين ، لأنه يساعد المحتل اليهودي ويقف معه بكل قوته ضد شعب فلسطين الأعزل ، وضد الشرعية الدولية في اعتدائه على العراق في مارس ٢٠٠٣ ، وبينما هو يفتش عن المفاعلات والأسلحة النووية في العراق، يصمت تماما عن المفاعلات النووية العسكرية الموجودة في إسرائيل.

مراجع البحث

كتب التفسير والحديث :

١ - تفسير القرآن العظيم : الحافظ ابن كثير ، مكتبة مصر ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه .

٢ - الجامع لأحكام القرآن : القرطبي ، مكتبة مناهل الفرقان ، بيروت ، ومكتبة الغزالي ، دمشق .

٣ - سنن أبي داود: للحافظ أبي داود السجستاني ، راجعه محمد محي الدين عبد الحميد ، دار أحياء السنة النبوية .

٤ - فى ظلال القرآن : سيد قطب، دار الشروق ، القاهرة بيروت ، ط السابعة عشرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ .

٥ - صحيح البخارى: تقديم فضيلة الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار الجيل بيروت ،

٦ - صحيح مسلم بشرح النووى : دار الريان للتراث ، ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٧ - صفوة التفاسير : محمد على الصابونى ، طبع على نفقة السيد حسن الشربتلى ، دار القرآن الكريم ، بيروت ،

٨ - مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير : الإمام الرازي، دار الفكر ط الثالثة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

المراجع الإسلامية العامة :

٩ - د. إبراهيم سليمان عيسى : معاملة غير المسلمين في دولة الإسلام، الكتاب الفائز بالجائزة الولي في مسابقة وقف الفنجري ، دار المنار ط الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ،

- ١٠ - ابن القيم : أحكام أهل الذمة ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، دار ابن خلدون - دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ١٤١٥-١٩٩٥م ،
- ١١ - ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ ،
- ١٢ - ابن كثير : البداية والنهاية ، ط الثانية ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، مكتبة المعارف ، بيروت - لبنان ،
- ١٣ - أبو الأعلي المودودي: حقوق أهل الذمة ، كتاب المختار، نحو طلائع إسلامية واعية ،
- ١٤ - أبو الحسن الندوي : حاجة العصر ومسئولية الأمة ، مجلة الأمة، السنة الخامسة، عدد ٥٦ ، شعبان ١٤٠٥ هـ - أبريل ١٩٨٥ ،
- ١٥ - زياد أبو غنيمة : عداة اليهود للحركة الإسلامية ، دراسات إسلامية هادفة ١، دار التوزيع والنشر الإسلامية .
- ١٦ - الشيخ عطية صقر: الدين العالمي ومنتج الدعوة إليه ، مجمع البحوث الإسلامية، الكتاب الحادي عشر، المحرم ١٣٩٠ هـ - مارس ١٩٧٠ م .
- ١٧ - محمد بن يوسف الصالحى: سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد، تحقيق إبراهيم التريزى، وعبد الكريم العزباوى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ،
- ١٨ - الشيخ محمود شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق ، ط العاشرة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٩ - ياسر شبانه : النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي ، دار السلام ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ هـ
- ٢٠ - د. يوسف القرضاوى : جيل النصر المنشود ، مكتبة وهبة ، ط الثانية.
- ٢١ - د. يوسف القرضاوى : غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى ، مكتبة وهبه، ط الثالثة، ١٤١٣/١٩٩٢م.

٢٢ - د. يوسف القرضاوي : الخصائص العامة للإسلام مكتبة وهبة ، ط
الرابعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

معاجم اللغة العربية :

٢٣ - مختار الصحاح : الرازي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه
بمصر .

٢٤ - المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية .

٢٥ - معجم لغة الفقهاء : أ.د. محمد رواسي قلعة جي ، ووضع
المصطلحات الإنجليزية ا.د. حامد صادق ، ووضع المصطلحات الفرنسية
أ.قطب مصطفى سامو ، دار النفائس ، ط الأولى ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ .

المراجع القانونية والسياسية :

٢٦ - إبراهيم البيومي غانم ، الحركة الإسلامية المصرية والنظام الدولي
الجديد في ضوء أزمة الخليج ، بحث ضمن أعمال المؤتمر السنوي الخامس
للبحوث السياسية، حتى لا تتشب حرب عربية - عربية أخرى (من دروس
حرب الخليج) مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية ، تحرير د.مصطفى كامل السعيد.

٢٧ - د. أحمد الرشدي ، العراق والشرعية الدولية : قراءة في دلالات
وسياق القرار ١٤٤١ ، السياسة الدولية ، عدد رقم ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣

٢٨ - أحمد شرف ، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج،
دار الثقافة الجديدة ، يناير ١٩٩٢

٢٩ - د. أسامة الباز ، في كلمته أمام مؤتمر : العولمة وموقف الفكر
الإسلامي منها ، أعمال مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

- بالإسكندرية - جامعة الأزهر ، ٢٦ - ٣٠ من نوفمبر ١٩٩٩م ، الدار المصرية الإسكندرية ،
- ٣٠ - أنور الهوارى ، نحن والنظام العالمى : البناء المزدوج ، ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٩ يناير ٢٠٠٠م -
- ٣١ - إيف ساندوز : الحق فى التدخل أو واجب التدخل والحق فى المساعدة : عم نتكلم؟، المجلة الدولية للصليب الأحمر السنة الخامسة عدد ٢٥ ، مايو ، يونيو ١٩٩٢
- ٣٢ - باري كيلمان ، وإدوارد تانزمان : دليل التنفيذ الوطنى لمعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية ، ترجمة شادية أنور ، ١٩٩٨ الناشر المركز الدولى للعدالة الجنائية ونزع السلاح .
- ٣٣ - د. برهان غليون ، د. سمير أمين : ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، حوارات لقرن جديد ، دار الفكر - دمشق سورية ، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان ، ط الأولي ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- ٣٤ - ميخائيل جورباتشوف : البروسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم ، ترجمة حمدي عبد الجواد ، مراجعة محمد المعلم ، دار الشروق ، ط الأولي يونيو ١٩٨٨ .
- ٣٥ - روجيه جارودي : الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية ، تقديم الأستاذ محمد حسنين هيكل ، دار الشروق
- ٣٦ - د. سعيد محمد أحمد باناجه : نظرة حول المؤتمرات الدولية اليهودية، مؤسسة الرسالة ، ط الأولي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٣٧ - د. شريف بسيوني : الحرب الأمريكية فى العراق : مشروعية استخدام القوة ، السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣م.

- ٣٨ - شريف عثلم : هل يتحقق الحلم في عدالة جنائية دولية دائمة ؟ مجلة
الإنساني ، العدد ٢١ ، صيف ٢٠٠٢ .
- ٣٩ - د. شفيق المصري : النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر ، قدم له د.
محمد المجذوب ، دار العلم للملايين ، ط الأولى أكتوبر ١٩٩٢ ،
- ٤٠ - أ.د. صلاح شلبي : التدخل الدولي ومأساة البوسنة والهرسك ، ط
الأولى ، ١٩٩٦ م ، ١٤١٦هـ .
- ٤١ - أ.د. عبد العزيز سرحان : أزمة المنظمات العربية والإسلامية في
عصر الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية ، دار النهضة العربية : القاهرة ،
١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .
- ٤٢ - د. عبد المنعم المشاط : هيكل النظام العالمي الجديد ، بحث ضمن
النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، تحرير د. محمد
السيد سليم ،
- ٤٣ - د. عماد جاد : أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي ،
السياسة الدولية ،
- ٤٤ - د. عمرو رضا بيومي : نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية دراسة في
الآثار القانونية والسياسية والاستراتيجية لحرب الخليج الثانية ، كلية الحقوق -
جامعة عين شمس ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م ، دار النهضة العربية ،
- ٤٥ - د. علي مكرد محمد العواضي ، الأستاذ بجامعة صنعاء - اليمن ، في
دراسته حول : القدس وقرارات الشرعية الدولية ، دراسة قانونية مقدمة إلي
الندوة العلمية حول " القدس والمؤتمرات الدولية لتحويلها " المنعقدة برعاية
صحيفة البلاغ في الفترة من ١٣ - ١٤ / ٤ / ١٩٩٦ م ، الموافق ٢٥ -
٢٦ من ذي القعدة ١٤١٦هـ ،

- ٤٦ - فؤاد بن سيد عبد الرحمن ، النفوذ اليهودي في الأجهزة الإعلامية
والمؤسسات الدولية ، مكتبة زهران ،
- ٤٧ - فتحي يكن ، العالم الإسلامي والمكائد الدولية خلال القرن الرابع عشر
الهجري، مؤسسة الرسالة ،
- ٤٨ - مارياتيريزا دوتلى وكريستينا بيلانديني : اللجنة الدولية للصليب
الأحمر وتنفيذ نظام القمع ، الإخلال بقواعد القانون الدولي الإنساني ، المجلة
الدولية للصليب الأحمر ، السنة السابعة ، عدد ٣٦ ، مارس ، أبريل ١٩٩٤
- ٤٩ - د. محمد السيد سليم : الأشكال التاريخية للتطبيق الواحدة ، بحث
ضمن : النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية ، ط الأولى ١٩٩٤ ، تحرير د.محمد السيد سليم ،
- ٥٠ - د. محمد فتح الله الخطيب ، د.أحمد يوسف أحمد : دروس في
المشكلات الدولية المعاصرة ، معهد الدراسات الإسلامية ، دار الشباب
للطباعة ،
- ٥١ - محمد حمد العسبلي : الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب
الأحمر وخدماتها المحمية في القانون الإنساني ، رسالة ماجستير ، جامعة
قاريونس ، كلية القانون - بنغازي ، ليبيا ، ١٩٩٢
- ٥٢ - د.محمد عبد المنعم رياض بك : هيئة الأمم المتحدة في تجربتها
الأولى والدور الذي قامت به الدول العربية ، دور الانعقاد الأول في لوندرة ،
سبتمبر ١٩٤٥ ، مقدمة د. محمد كامل مرسى باشا ، الجمعية المصرية
للقانون الدولي،
- ٥٣ - لواء محمود شيت خطاب : أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد
العربية ، مجمع البحوث الإسلامية ، سلسلة البحوث الإسلامية ، الكتاب
السادس عشر،

- ٥٤ - د. محمود داود : مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ، مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٩٣
- ٥٥ - منير شفيق : النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة ، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م ،
- ٥٦ - موريس توريللي : هل تتحول المساعدة الإنسانية إلى تدخل إنساني ؟ ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، عدد ٢٥ ، مايو ، يونيو ١٩٩٢
- ٥٧ - مولاي محمد علي : الإسلام والنظام العالمي الجديد ، ترجمة أحمد جودة السحار ، مطبوعات مكتبة مصر ،
- ٥٨ - د. نبيل بشر : المسؤولية الدولية في عالم متغير ، ط الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م ،
- ٥٩ - د. ودودة بدران : الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، بحث ضمن: النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٤ .

المراجع الأجنبية :

- 60 - ALFERED VON VERDROSS: Idées directrices de l'Organisation des Nations Unies , Recueil des Cours , 1953, II , Tomme 83
- 61 - Annuaire de l'Institut de droit international , 1990, . II-Volume 63
- 62 - Centre de droit international, les aspects Juridique de la crise et de la guerre de golfe , Sous la direction de Brigitte STERN , , Actes du colloque des 7et 8 Juin 1991, Cahiers Internationaux 6 , Montchrestien Paris
- 63 - Centre de Recherches d'Etudes Koweitiennes, L'agression Irakienne contre le Koweit, Verité et Drame, 1994,

- 64 - Daniel Colard, Jean-François Guihaudis : Le droit de la sécurité internationale, Collection droit-Sciences Economique , masson , Paris 1987
- 65 - Henri Meyrowitz, La Guerre du Golfe et le droit des conflits armés , RGDIP , 1992,
- 66 - Jean-Pierre COT , Alain PELLET : La charte des Nations Unies , Préface de Javier PEREZ de CUELLAR, ECONOMICA , Paris 1991
- 67 - Marcel Merle : La crise du Golfe et le Nouvel ordre international ,Collection Politique Comparée dirigée par Bertrand BADIE et Gerard CONAC, Economica , Paris 1991.
- 68 - Marie-Françoise Furet , Note d'actualité : Limitation et réduction des armements stratégiques en 1992, R.G.D.I.P., Tome XCVI J 1992 Paris
- 69 - Marie-Françoise Furet : Le droit international et les Types d'armes , Rapport général , Colloque de Montpellier : Le droit international et les armes 1983 ,.
- 70 - Muhammad Mahdi Shams Ed-din : Christianity in the Contemporary Islamic Cultural Concept , Europe and Islam : Evaluation and perspectives at the dawn of the third Millennium , Proceedings of an International Conférence , Pontifical Gregorian University Rome , 6-8 May 2000, Edited by Mahmoud .Salem .Elsheikh , University of Florence, 2002,
- 71 - Paul tavernier , La Guerre du Golfe: Quelques aspects de l'application du droit des conflits armés et des droit humanitaire , AFDI , 1984- XXX,
- 72 - Philippe WECKEL , Le Chapitre VII de la Charte et son application par le Conseil de Sécurité , AFDI, 1991 - XXXVII , Paris P. 165,
- 73 - Pierre Weiss : Relations internationales : Le Nouvel Ordre Mondial , Travaux Dirigés , Eyrols Université , Collection Science Politique , 1993.
- Yann KERBRAT : La Référence au Chapitre VII de la Charte des Nations Unies dans les Résolutions à caractère

الوثائق : وثائق القضية الفلسطينية والقضية الكويتية والعراقية وخاصة ما يلي :

- اتفاقية أوسلو " إعلان واشنطن " الصادر في ١٣ من سبتمبر ١٩٩٣ .
- اتفاق شرم الشيخ عام ١٩٩٩ .
- اتفاق " واي ريفر " عام ١٩٩٨ .
- قرار الكونجرس الأمريكي الخاص بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس رقم ١٤٠١ والصادر في ٢٢ من سبتمبر ٢٠٠٢ م .
- قرار مجلس الأمن الخاص بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية رقم ١٤٤١ والصادر في ٨ من نوفمبر ٢٠٠٢ م .
- قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ / ٢ الصادر في ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧
- قرار عودة اللاجئين وتعويضهم رقم ١٩٤ / ٣ الصادر في ١١ من ديسمبر ١٩٤٨
- قرار منطقة القدس رقم ٢٠٣ / ٤ الصادر في ٩ من ديسمبر ١٩٤٩ .
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ / ٣٠ الصادر في ١٠ من نوفمبر ١٩٧٥ .
- مركز البحوث والدراسات الكويتية ، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين ، الكويت ١٩٩٥ .